الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الاولى
الجلسة ٨
المعقودة يوم الجمعة
١٨تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

---

## محضر حرفي للجلسة الثامنة

الرئيس : السيد مروزفيتش (بولندا)

ثم : السيد البمان (تركيا)
(نائب الرئيس)

## المحتويات

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح (تابع)

../..

---

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.8
1 November 1991

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-61485 ١٨٩٦ن(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

بنود جدول الاعمال من ٤٧ الى ٦٥ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح

السيدة ماسون (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أضم صوتي الى الوفود الاخرى التي تكلمت قبلي في تقديم التهاني المخلصة لكم على توليكم رئاسة اللجنة الاولى . تتمتع كندا وبولندا بتقاليد من التعاون الوثيق في هذه اللجنة ، ونحن واثقون من أن توجيهكم سيسهم في دورة منتجة . ويمكنكم أن تطمئنوا الى دعم وفدي الكامل .

(تكلمت بالفرنسية)

لقد كانت الحالة الخطيرة التي نشأت عندما احتل العراق الكويت وحاول ضمها بمثابة ستار أسدل على أعمالنا في دورة الجمعية العامة في السنة الماضية . وقد اندحرت الحملة التوسعية لصدام حسين نتيجة للاجراء الحاسم الذي اتخذه مجلس الامن ، بدعم من غالبية الدول الاعضاء ، بما فيها كندا . ولكن الثمن كان باهظا للغاية في الخسائر في الارواح ، والضرر الذي لحق بالبيئة والمعاناة .

والآن ، في هذه الحقبة ، حقبة ما بعد حرب الخليج وما بعد الحرب الباردة ، تجتاح موجات الديمقراطية أقاليم مختلفة ، ويتوصل الاعداء السابقون الى اتفاقات تاريخية لخفض مخزونات الاسلحة التقليدية والنووية المتراكمة . وعلى العكس من ذلك ، تفاقم كثير من النزاعات التي طال أمدها وتنطلق قوى مدمرة كانت مكبوتة لفترة طويلة نتيجة لعملية التغيير الاساسي والسريع - ذلك التغيير الذي يخلق أيضا حالات جديدة من عدم الاستقرار .

وفي هذا السياق ، لم تكن هناك في يوم من الايام حاجة أكبر ولا فرص أعظم مهيأة بشكل واضح لكفالة أن تحكم مبادئ ميثاق الامم المتحدة النظام الدولي الجديد . وأن مهمتنا ليست سوى تهيئة إطار أمن صلب وجديد يقوم على حكم القانون الدولي . وتشاطر كندا مشاطرة تامة وجهة النظر التي أعرب عنها هنا وكيل الامين العام أكاشي

في وقت سابق من هذا الاسبوع ، بأن المجتمع الدولي يجب أن يتبنى مفهوما متعدد الابعاد للامن . وفي هذا السياق ، اسمحوا لي أيضا بأن أذكر بالبيان الاستهلالي الذي ألقته البرازيل ، والذي عرض فيه السفير سندنبرغ العلاقة المتداخلة الاساسية فيما بين الديمقراطية والتنمية ونزع السلاح .

ويتضح بجلاء اليوم أن عمليات تحديد الاسلحة ونزع السلاح أصبحت عناصر ضرورية من عملية أوسع لبناء وصيانة السلم والامن الدوليين . وكندا مقتنعة بأن اللجنة الاولى تضطلع بدور هام بل ودور لا يمكن الاستغناء عنه في الدفع قدما بأهداف تحديد الاسلحة ونزع السلاح . وبينما يكون من الافضل متابعة مبادرات معينة على الصعيد الثنائي أو الإقليمي ، هناك أهداف أخرى لنزع السلاح تتطلب ، نظرا لان تحقيقها يعتمد على الدعم النشيط من جانب جميع الدول ذات الاهمية العسكرية ، اهتمام المجتمع الدولي برمته . ومن واجبنا جميعا مضاعفة جهودنا لكفالة أن تؤدي هذه اللجنة دورها بالكامل في تأمين التقدم بشأن مسائل نزع السلاح . ويجب أن نعمل بجد من أجل كفالة أن تحقق التعددية في مجال نزع السلاح إمكانيتها الإيجابية .

وقد ألقت أعمال العراق أثناء حرب الخليج الضوء على الحاجة الملحة الى أن يصعد المجتمع الدولي من جهوده ليتصدى بفاعلية لانتشار أسلحة التدمير الشامل ولينظر في السبل التي تؤدي الى وقف التكديس المكثف للاسلحة التقليدية . وكندا ملتزمة بأن تتابع هذه القضايا بحمية ، سواء في أبعادها الافقية أو الرأسية .

وفي دورة الربيع بهيئة نزع السلاح وفي الاعلانات الاستهلالية التي تم الادلاء بها أمام هذه اللجنة ، قُدمت اقتراحات محددة تتعلق بكيفية الاستخدام الأفضل لمحافل نزع السلاح متعددة الأطراف بهدف تعزيز حوار أوسع حول مسائل الانتشار . إن كندا ترحب بهذه المقترحات وتتطلع إلى دراستها بالتفصيل .

وفي مجال الأسلحة النووية ، تثني كندا على زعامة الرئيس بوش ورؤيته كما ظهرتا فيما أعلنه من مقترحات وتدابير أحادية في الشهر الماضي . ونرحب أيضا وعلى حد سواء بما جاء في إعلانات ايجابية في رد الرئيس غورباتشوف . وهذه الخطوات الشجاعة تستند على الأساس المتين الذي أرسته معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية وتظهر بجلاء الالتزام الجدي للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مواصلة نزع السلاح النووي . إن سحب الأسلحة النووية من على السفن والغواصات لهو قرار يلقى ترحيب كندا على الخصوص وخطوة كانت كندا تدعو إلى اتخاذها منذ أمد طويل .

إن ازالة أغلب فئات الأسلحة النووية التعبوية البرية عنصر آخر بالغ الايجابية في هذه المبادرات سيسهم بشكل أكبر في تعزيز الثقة والأمن . ويعبر خفض درجة الاستنفار للقاذفات عن حال الاسترخاء الكبير في التوترات بين الدولتين العظميين سيسهم بدرجة أكبر في خفض هذه التوترات .

وتلاحظ كندا بعين الرضى أن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد اتفقتا على الدخول في مباحثات بشأن أنظمة الدفاع غير النووية المضادة للصواريخ التسيارية ، واستكشاف آفاق التحرك صوب مزيد من الاعتماد على النظم الدفاعية . وفي هذا السياق تجدد كندا دعمها لمعاهدة عام ١٩٧٢ الخاصة بالحد من أنظمة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

وفي مجال منع انتشار الأسلحة النووية الأفقي ، حدثت تطورات ايجابية للغاية خلال العام الماضي . ولقد جرى تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بدرجة كبيرة في الشهور الأخيرة بانضمام تنزانيا وجنوب افريقيا ، وزامبيا وزمبابوي وليتوانيا . وترحب كندا من أعماق قلبها بانضمام هذه الدول كأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووية وتتطلع إلى انضمام بلدان أخرى كانت قد قررت الانضمام ، بما فيها أنغولا ،

والصين ، وفرنسا وناميبيا . وتثني كندا أيضا على الارجنتين والبرازيل لتعاونهما ، بالتشاور مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، في تطوير نظام ضمانات ثلاثي الاطراف له امكانية الوفاء بحاجات الامن الاقليمي بينما يستجيب في الوقت نفسه للشواغل العالمية المتعلقة بعدم الانتشار .

ولكن توجد ، أيضا ، مناطق يثير فيها الانتشار النووي قلقا بالغا . ومن هذه المناطق ، شبه الجزيرة الكورية ، حيث لا تزال جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ترفض الوفاء بالتزامها كطرف في معاهدة عدم الانتشار وإبرام اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وكندا تتطلع إلى ابرام مبكر لهذا الاتفاق وتصديقه وتطبيقه .

ثمة منطقة أخرى تثير القلق بشأن الانتشار النووي هي منطقة جنوب شرقي آسيا . وكندا تحث بشدة جميع دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير . وإذا لم تكن دول المنطقة على استعداد للانضمام إلى هذه المعاهدة في هذا الوقت ، فينبغي اتباع تدابير أخرى لخفض التوتر القائم على الانتشار وبناء الثقة والامن كمسألة ذات أولوية . فالاتفاق المعقود بين الهند وباكستان ، حيث تلزم كل دولة نفسها بعدم مهاجمة المنشآت النووية للدولة الاخرى في حال نشوب نزاع ، تعد خطوة أولى قيمة يمكن أن تبنى عليها المبادرات الاخرى . وينبغي أن يكون الهدف من هذه العملية تعزيز الثقة والامن ، مع مراعاة الحاجة ، كمسألة ذات أهمية قصوى ، إلى وجود ضمانات فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي ، ترمي إلى التخفيف من الشواغل الاقليمية والدولية .

لقد أكد وكيل الامين العام في بيانه على الاهمية المتعاظمة التي توليها الجمعية العامة وهيئة نزع السلاح لنزع السلاح الاقليمي وتدابير بناء الثقة والامن . وأشار عدد كبير من الوفود الانتباه في البيانات الافتتاحية حول أمثلة محددة على التقدم المستمر في هذا المجال ، وهو تقدم يكمل الجهود المبذولة على الصعيدين الثنائي ومتعدد الاطراف . وكما قال زميلي من فنلندا ، إن نزع السلاح الاقليمي يسير بخطى ثابتة .

لقد أولت كندا منذ أمد طويل اهمية كبرى لبناء الثقة والأمن على الصعيد الاقليمي ، ولا تزال تضطلع بدور فعال في هذا المضمار في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . فمن بين القضايا الملحة التي تواجه مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا حاليا ظهور الخصومات الدينية والعرقية والقومية التي تهدد السلم والاستقرار وتعزيز الديمقراطية في اوروبا . ولهذا السبب أولت كندا الاهتمام الاول لتعزيز آلية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لوقف النزاعات وحلها . ولكي يستجيب مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا للتحديات العديدة التي تواجهه في أوروبا ، فإن عليه أن يستخدم كل الادوات المتاحة له بما في ذلك المشاورات السياسية المنتظمة ومؤسساته وآلياته الجديدة .

يجب تمكين مركز منع نشوب الصراعات من تحقيق امكاناته كاملة بمساعدة مجلس وزراء الخارجية بتخفيف احتمالات الصراع . وينبغي لبعثات الوساطة والتوفيق وتقصي الحقائق والرقابة وصيانة السلم أن تكون جزءا من صفقة الادوات المتاحة لرؤساء الحكومات أو لوزراء الخارجية لادارة الصراعات وحسمها . ونعتقد أنه يجب علينا استكشاف كل السبل التي قد تساعدنا في بناء أوروبا ديمقراطية ترفل بالسلام .

(تكلمت بالانكليزية)

وكون كندا تؤيد بقوة المقترح الرامي إلى إقامة نظام السماوات المفتوحة الذي يشمل المنطقة الممتدة من فانكوفر إلى فلاديفوستوك ، فإنها تؤيد بوجه خاص القرار الذي تم التوصل إليه في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر باستئناف المفاوضات في بداية تشرين الثاني/نوفمبر . وإذ نذكر بالأولوية التي أولتها دول الاتحاد الأوروبي لنظام السماوات المفتوحة ، فإننا نحث الدول المشاركة على اختتام هذه المفاوضات بنجاح قبل انعقاد اجتماع المتابعة الرئيسي لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في هلسنكي في ١٩٩٢ . إننا نؤمن بأن الشفافية التي سيسفر عنها نظام السماوات المفتوحة ستعمل على تعزيز الاستقرار وتحسين القدرة على التنبؤ ، ومن شأنها تسهيل عملية الحد من الاسلحة ونزع السلاح في المنطقة المشمولة بذلك .

كما شاركت كندا في المبادرة التي طرحت في الآونة الاخيرة بقيام منظمة الدول الامريكية بالنظر في مسائل الامن . واعتمدت الجمعية العامة لهذه المنظمة بتوافق الاراء في حزيران/يونيه قرارين يطالبان بدراسة المسائل المتعلقة بالامن . ونأمل أن تقدم الدراسة الجارية حاليا الدعم للجهود الدولية الرامية إلى منع الانتشار ، وأن تنظر في الترتيبات الاقليمية الهادفة إلى تلبية الاحتياجات الخاصة لنصف الكرة الارضية بما يتجاوز ما هو متفق عليه عالميا .

إن مراكز الامم المتحدة الاقليمية الثلاثة للسلم ونزع السلاح ما فتئت تسهم اسهاما ايجابيا في تعزيز الحوار الاقليمي وكذلك تدابير بناء الثقة والامن . كما تجدر الاشارة بإدارة شؤون نزع السلاح على رعاية مؤتمرات بشأن مسائل نزع السلاح في وقت مناسب مثل المؤتمر المنعقد في كيوتو في أيار/مايو ١٩٩١ الذي حقق نجاحا باهرا .

ومن المجالات الاخرى في عمل إدارة شؤون نزع السلاح التي تحظى بالاهتمام البالغ لكندا إقامة قاعدة بيانات مستقرة للمنشورات التي يقدمها الاعضاء حول جميع جوانب التحقق والامتثال كما ينص على ذلك قرار الجمعية العامة ٦٢/٤٥ واو . وسأقدم أثناء هذه الدورة للجنة الاولى "ببليوغرافيا حول التحقق من الحد من الاسلحة" أعدتها الحكومة الكندية إلى إدارة شؤون نزع السلاح وأعضاء هذه اللجنة . وهذه الببليوغرافيا ، التي تحتوي على أكثر من ٥٠٠ ١ مرجع ، تتضمن منشورات ومطبوعات مقدمة من الحكومات والمنظمات الدولية والباحثين حول الموضوع . وكما ذكرت في العام الماضي ، تأمل كندا أن يقدم أعضاء آخرون لهم خبرة عالية في مجال التحقق اسهامات مماثلة . وستحدد فائدة بنك المعلومات إلى حد كبير بالدعم الذي يتلقاه من الدول الاعضاء .

تعلق كندا ، بوصفها إحدى الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار السنوي الذي يطالب بابرام معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية ، أهمية كبرى على تحقيق هذا الهدف الاساسي . ونرحب بالمناقشة الحماسية الجارية حول حظر التجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح أثناء الدورة الحالية والعمل القيم الذي يقوم به فريق الخبراء

العلميين بما في ذلك الفحص التقني الثاني المتعلق بالتبادل العالمي لبيانات الاهتزازات وتحليلها . وإننا نتطلع إلى دراسة هذه المسألة الهامة بعمق في دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٣ . كما تعتقد كندا أن الوقت قد حان لكي تضاعف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي جهودهما من أجل توسيع وتقوية القيود المفروضة على التجارب الشنائية القائمة . غير أن الخطوات من جانب واحد ، وإن كانت موضع ترحيب ، لا يمكن أن تكون بديلا عن المفاوضات بشأن وضع تدابير ملزمة تفضي إلى حظر يمكن التحقق منه على نحو فعال لجميع التفجيرات النووية .

لفترة طويلة من الزمن تصورنا أن كابوس الحرب الكيميائية والرعب الناشئ عنه إبان الحرب العالمية الأولى أصبحا من مخلفات الماضي . إلا أن الاحداث التي وقعت في العقد الماضي ، وبصفة خاصة في العام الماضي ، بددت هذا الوهم . ومع أن المفاوضات التي جرت في إطار مؤتمر نزع السلاح حول إبرام اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية قد أحرزت تقدما ملحوظا خلال العام الماضي فلا تزال هناك خلافات كبيرة إزاء بعض المسائل الحاسمة يجب تسويتها قبل أن نتمكن من التوصل إلى حظر عام وشامل للاسلحة الكيميائية يمكن التحقق منه على نحو فعال . ونحن نعتقد أن هذه المسائل يمكن تسويتها في عام ١٩٩٢ . وستقدم كندا ، بالاشتراك مع بولندا ، مشروع قرار إلى اللجنة الاولى نثق بأنه سيتضمن إشارة قوية لكي يكثف مؤتمر نزع السلاح جهوده لبلوغ هذا الهدف .

إن كندا تشعر بالغبطة بوجه خاص إزاء النتائج التي توصل إليها مؤخرا المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الاطراف في اتفاقية الاسلحة البيولوجية والتكسينية . ومن الجلي أن المجتمع الدولي قد شعر بقلق حقيقي ازاء امكانية استخدام هذه الاسلحة مؤخرا . ونتيجة لذلك ، فقد أحرز تقدم ملحوظ في المؤتمر الاستعراضي صوب تحسين وزيادة تدابير بناء الثقة المتفق عليها لتعزيز الشفافية في الميادين البالغة التعقيد لهذه الانشطة . ويمثل هذا انجازا كبيرا ، وسيتطلب من كل الدول الأطراف في الاتفاقية بذل جهود على الصعيد الوطني من أجل اضفاء مغزى وفعالية هامين على تدابير بناء الثقة .

كما تشعر كندا بالسعادة إزاء الدراسة الدقيقة التي ستجرى لمسألة التحقق من اتفاقية الاسلحة البيولوجية والتكسينية من قبل فريق مخصص من الخبراء الحكوميين المفتوح العضوية لجميع الدول الاطراف . وتزمع كندا المشاركة بنشاط في هذه الدراسة الهامة .

وبالمثل ، فإننا نشعر بالارتياح ازاء النظر في المادة الثامنة من الاتفاقية إذ سيتناول ذلك العلاقة بين اتفاقية الاسلحة البيولوجية والتكسينية وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . وأعلنت كندا في المؤتمر الاستعراضي انها تسحب تحفظاتها بشأن بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ فيما يتعلق بأساليب الحرب البكتريولوجية ، ويسعدنا أن الإعلان الختامي الصادر قد أكد أهمية هذا الاجراء .

وكما أشار ممثل النرويج في بيانه أمام اللجنة ، ستترتب على تنفيذ قرارات المؤتمر الاستعراضي بعض التكاليف . وإننا ، في ضوء التحذيرات التي وردت في بيان وكيل الامين العام أكاشي حول القيود الحقيقية والخطيرة للغاية على الموارد المتاحة لإدارة شؤون نزع السلاح ، نشاطر أمل النرويج في أن يتم التوصل خلال مداولات اللجنة الاولى إلى وسيلة لحل هذه المسألة على نحو مرض .

أكدت السيدة بربارا مكدوغال وزيرة الشؤون الخارجية في كندا ، في بيانها أمام الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة ، الحاجة الملحة إلى التصدي لانتشار الاسلحة التقليدية التي تسببت في معاناة كبيرة وضرر بالغ في الـ ١٢٥ حربا التي عاشها العالم منذ عام ١٩٥٠ . وقد كان من واجب المجتمع الدولي أن يولي اهتمامه لهذه المسألة منذ زمن طويل . وأعرب الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة لعام ١٩٩١ عن :

"بالغ قلقي إزاء مشكلة الإفراط في نقل الاسلحة التقليدية الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار" (A/46/1 ، ص ١٤)

وتعتقد كندا أن من الضروري البدء بعملية تستهدف التشجيع على الكف عن تكديس الاسلحة التقليدية المفرط ومنعه في نهاية المطاف . وهذا ميدان يمكن للجنة أن تقدم فيه اسهاما قيما وملموسا .

وسيعمل وفد كندا جاهدا مع الوفود الاخرى من أجل التوصل إلى قرار يقضي بإنشاء سجل لنقل الاسلحة الدولية . ونرى أن من الضروري للغاية تشجيع الزخم السياسي الحالي المؤيد لوضع هذا السجل والتوصيات التي قدمها فريق الخبراء الحكوميين بشأن وضعه في أقرب وقت ممكن . وقد أوضح الخبراء في تقريرهم الممتاز ، الذي أقروه بتوافق الآراء ، حول سبل وطرائق تعزيز الشفافية في النقل الدولي للاسلحة التقليدية ، إن تجربة العلاقات بين الشرق والغرب فيما يتعلق بفوائد تعزيز الشفافية في بناء الثقة وتخفيف هذه التوترات وتوسيع نطاق الاتفاقات المتفاوض بشأنها كانت تجربة ايجابية للغاية . وقد برهنت حرب الخليج على الحاجة الماسة إلى تطبيق الشفافية على ميدان حيازة الاسلحة التقليدية ، الذي لم يتم التطرق إليه حتى الآن ، وإلى تطبيقها على أساس عالمي وعلى الفور .

ولابد لهذا السجل أن يكون فعالا لتحقيق بناء الثقة المنشود ويجب أن يحظى بأكبر قدر ممكن من التأييد وأن يشمل الموردين والمستوردين . كما يجب أن يعكس صورة دقيقة لتراكم الاسلحة وألا يكون تمييزيا ضد أولئك الذين يعتمدون على استيراد الاسلحة لتلبية احتياجاتهم الدفاعية . لهذا السبب ترى كندا أن من الضروري تقديم المعلومات عن شراء الاسلحة ومخزونات الاسلحة محليا وإدراجها في السجل في مرحلة مبكرة .

وسيكون ادراج البيانات في السجل ، في حد ذاته ، مفيدا لإنه سيسمح للدول الاعضاء بإثبات طابع أنشطتها المانع لزعزعة الاستقرار . ولكن بناء الثقة ليس نقطة جامدة ، إنه عملية متواصلة ، ونحن نرى أنه يجب لتشجيع أقصى قدر من النمو لهذه العملية أن يخصص القرار محفلا معينا يمكن فيه للدول الاعضاء أن تستعرض سنويا الاسلوب المتبع في تشغيل السجل وتتشاور حول المعلومات المدرجة فيه . وعلى سبيل المثال ، يمكن أن يعقد اجتماع سنوي على هامش اللجنة الاولى ، مما يشكل محفلا مناسبا لهذا الغرض . وسيساعد ذلك في ضمان استمرار فعالية السجل وتعديله وفقا للظروف السياسية . وستمكن مشاورات الدول الاعضاء من تفهم وجهات نظر بعضها البعض بصورة أوضح بالنسبة لكيفية تاثر الامن من جراء حيازة الاسلحة . كما يسهل أيضا تدعيم آليات الرقابة الوطنية ويساعد على منع الاتجار غير المشروع بالاسلحة .

وترى كندا أن من الضروري أن يقتصر السجل على الاسلحة التقليدية . وهذا ليس من قبيل التمييز . وكما ذكر السفير دوناواكي ، ممثل اليابان في بيانه الافتتاحي ، أن الآليات الدولية المتطورة موجودة فعلا ، أو هي قيد التفاوض ، لتقييد حيازة الانماط الاخرى من الاسلحة . وفي حالة أسلحة التدمير الشامل ، فإن هدفنا لا يقتصر على تشجيع الصراحة وإعاقة التكديس الزائد عن الحاجة ، بل هو القضاء على كل هذه الاسلحة .

وبإيجاز ، فأول واجب علينا هو التشجيع على تهيئة جو مؤات للتقييد الطوعي والسلوك المسؤول من جانب الموردين والمستوردين على حد سواء . وتؤمن كندا ايمانا عميقا بأن وضع سجل دولي بعمليات نقل الاسلحة يمكن أن يساهم مساهمة ضخمة في تحقيق هذا الغرض . أما في الامد البعيد ، وأنا أقتبس هنا مرة أخرى من الامين العام ، فإن هدفنا يجب أن يكون بوضوح :

"أن نسعى إلى وضع معايير عادلة للمراقبة المتعددة الاطراف لعمليات نقل الاسلحة مع القيام في نفس الوقت بتلبية الاحتياجات الامنية المشروعة للدول" . (A/46/1 ، ص ١٤)

وإنشاء نظام دائم للأمن التعاوني وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة لا يمكن تحقيقه على أساس ثنائي أو اقليمي فقط . فلابد لنا جميعا من القيام بواجباتنا . وهذه اللجنة تتيح الفرصة لكل دولة عضو في الامم المتحدة أن تقوم بدور ملموس في تعزيز الاهداف المحددة لنزع السلاح والمساعدة في تشكيل مبادئ الأمن الدولي على نطاق أوسع . وقد أكد كل وفد من الوفود التي تكلمت قبلي أن توقعات التقدم في مجال القضايا المعروضة علينا لم تكن في أي وقت مضى أفضل مما هي عليه الآن . وفي سياق آخر ذكر وزير خارجية كندا أنه لا يوجد ببساطة بديل مقبول عن النتائج العملية المستقبلية التوجه . فلنعقد العزم على الانخراط في حوار مثمر بناء تحقيقا لهذا الهدف .

السيد هيلتينيوس (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أبدأ بمتن بياني ، أود أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على ترؤسكم هذه اللجنة الهامة . ويتطلع وفد بلدي إلى العمل تحت قيادتكم السديدة وبذل قصارى جهده للاسهام في النتائج الناجحة لمساعينا .

عام ١٩٩١ عام تاريخي بالنسبة للمبادرات والاتفاقات واسعة النطاق في مجال نزع السلاح . ويحل الاحترام والاستعداد للتعاون محل المخاوف والشكوك القديمة العهد .

وقد اتخذت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خطوة واسعة صوب تخفيض خطر الحرب النووية بتوقيعهما على معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية في تموز/يوليه الماضي ، التي اتفقتا فيها على تخفيض ترساناتهما من الأسلحة الاستراتيجية تخفيضا كبيرا . ومنذ افتتاح هذه الدورة للجمعية العامة ، شهد العالم أيضا اعلانات تاريخية من جانب الدولتين عن عزمهما على سحب فئات كاملة من الاسلحة النووية وتدميرها .

ويظهر رئيس الولايات المتحدة ورئيس الاتحاد السوفياتي شجاعة سياسية تستحق الاعجاب . ولذلك فهما يستحقان عميق احترامنا وامتناننا .

إن تحسين العلاقات بين الدولتين الرئيسيتين سياسيا وعسكريا أمر ايجابي للغاية . ومع ذلك هناك بعض القضايا التي لا يمكن حلها إلا في سياق عالمي . وستشجع

العلاقات الامريكية السوفياتية الوشيقة عقد الاتفاقات ، ولكنها لن تكون كافية لتسوية الخلافات العديدة الموجودة في هذا الإطار الاكبر . ومن الضروري لمستقبل أمن جميع الدول واحتمالات التنمية السلمية في العالم أجمع أن توجد الحلول المتعددة الاطراف ايضا . وانا افكر في قضايا الانتشار النووي والاسلحة الكيميائية والبيولوجية والنقل الدولي للاسلحة .

والصراع الذي ساد من قبل بين الشرق والغرب يجب ألا يعقبه تصدع سياسي بين الشمال والجنوب . ومسؤوليتنا المشتركة هي أن نسعى إلى تجنب نشوب صراعات جديدة الآن ، ونحن نشترك في الامل في عصر يسوده السلم والتعاون .

وخلال العقود القليلة الماضية ، أشارت دراسات عديدة للامم المتحدة إلى النفقات الباهظة المرهقة المقترنة بالاسلحة . وهذه هي الحالة بالنسبة لكل من الاسلحة النووية والاسلحة التقليدية في جميع أنحاء العالم . لقد أصبحت الاسلحة أكثر تطورا وتعقيدا ، ومع هذا التطور والتعقيد ارتفعت كلفتها وازدادت قدرتها على التدمير . إن الموارد الاقتصادية هذه يجب أن تسخّر للتنمية الانسانية والثقة المتبادلة .

ومرة أخرى نجد أن حربا ، هي حرب الخليج ، تعطي قوة دافعة لالتزام متجدد وذي نطاق عالمي بالسلم ونزع السلاح وعدم الانتشار . وقد تعاونت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خلال حرب الخليج لاول مرة منذ الحرب العالمية الثانية ضد معتد غاشم .

وعقب حرب الخليج ، اتخذ زمام عدد من المبادرات البعيدة الاثر في مجال نزع السلاح . فقد تقدم الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن ومجموعة الدول السبع باقتراحات هامة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والاسلحة التقليدية كذلك .

في عام ١٩٩١ ، حاولت السويد ، شأنها في ذلك شأن دول أخرى كثيرة ، أن تساهم في الزخم الجديد لنزع السلاح . وفي مؤتمر نزع السلاح قدمت السويد في تموز/يوليه مشروع معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، وفي المفاوضات الجارية حول ابرام معاهدة للاسلحة الكيميائية قدمت عدة اقتراحات تهدف إلى التشجيع على سرعة ابرامها . وفي

المؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف اتفاقية الأسلحة البيولوجية قدمت السويد اقتراحات محددة ، يتعلق أهمها بتدابير بناء الثقة والتحقق . وفي هيئة نزع السلاح وكذلك في مؤتمر نزع السلاح دأبت السويد على اقتراح تدابير تهدف إلى زيادة الوضوح وممارسة ضبط النفس في نقل الأسلحة التقليدية .

وفي الاطار الاقليمي ، تشترك السويد بكل اخلاص في بناء أوروبا الجديدة ، التي تتخلص من كابوس الشمولية والحرب الباردة . وفي مؤتمر قمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في العام الماضي ، تعهدت كل الدول المشتركة ببناء الديمقراطية ودعمها وتعزيزها بصفتها النظام الحكومي الوحيد لأممها .

ويجب أن يكون منطلق جميع المساعي المبذولة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا كون الأمن كلا لا يتجزأ . وبالتالي قرر مجلس الوزراء في اجتماعه في برلين هذا الصيف البدء في مفاوضات جديدة حول نزع السلاح وتدابير بناء الثقة والأمن تضم جميع الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

وكان ذلك قد أعقب توقيع معاهدة القوات التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا لعام ١٩٩٠ للمفاوضات حول تدابير بناء الثقة والأمن . وقد شهدنا التقدم يُحرز في عام ١٩٩١ بمقتضى هذين الاتفاقين ، ونتوقع أن يشكلا أساسا للمفاوضات القادمة .

لقد واصلت عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا اسهامها في تحقيق الاهداف العليا لميثاق باريس . وقد مكن إنشاء آلية للازمات المؤتمر من العمل دون تأخير في الحالات العاجلة . ونحن نرحب بالقرار الصادر في اجتماع المؤتمر الذي اختتم مؤخرا في موسكو بشأن الابعاد الانسانية ، والذي مكن من ارسال مقررين إلى بلدان المؤتمر التي يوجد بها خطر انتهاكات لحقوق الانسان .

إن أوروبا لم تصبح بعد آمنة من النزاعات المسلحة ، وذلك على نحو ما اتضح بشكل مأساوي مؤلم فيما شهدناه خلال الاسابيع الاخيرة . والسويد تؤيد الجهود التي يبذلها المؤتمر والمجموعة الاوروبية لتحقيق سلام دائم في يوغوسلافيا وتساهم فيها .

طوال السنوات الاربعين الماضية شهد العالم تكديسا مستمرا للاسلحة النووية . وقد ازدادت قدرتها التدميرية الجامحة إلى نقطة تتحدى التصور البشري . لقد وزعت الاسلحة النووية في نطاقات أوسع على الارض وفي الهواء وفي البحار . وخلال العام الماضي كسر هذا الاتجاه . فللمرة الاولى خلال فترة ما بعد الحرب ، اتفق على إجراء تخفيض كبير في الاسلحة النووية الاستراتيجية . والسويد ترحب بمعاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية التي وقعتها هذا الصيف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . إنها تشكل نقطة تحول في جهود نزع السلاح العالمية . وخطوة هامة على الطريق إلى الهدف النهائي : عالم خال من الاسلحة النووية .

لقد تبعت تلك الخطوة خطوات أخرى . وأعطى المناخ الجديد في العلاقات الدولية دفعة إلى تحرك هام آخر يتعلق بالاسلحة النووية الاستراتيجية ودون الاستراتيجية على حد سواء . والسويد تعتبر التدابير الانفرادية التي أعلنها رئيس الولايات المتحدة يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر تقدما آخر في جهود نزع السلاح . إن تلك التدابير تمس عددا كبيرا من الاسلحة ومنظومات الاسلحة التي يمكن اعتبارها خطيرة ومزعزعة للاستقرار بشكل خاص .

إن هذا يتعلق على الاقل بمنظومات الاسلحة البحرية التي وردت في بيان الرئيس بوش . إن القرار الذي أعلنته الولايات المتحدة ينطوي على سحب الاسلحة البحرية دون

الاستراتيجية من على متن السفن والغواصات . وهذه خطوة كبرى نحو نزع السلاح البحري . وإعلانات المسؤولين من الولايات المتحدة التي تلت ذلك توضح أن سياسة عدم تأكيد أو إنكار وجود أو غياب تلك الأسلحة على متن السفن قد جرى التخلي عنها بالنسبة لمنظومات الأسلحة هذه . وهذا توسيع لتطبيق الشفافية في المسائل النووية البحرية نرحب به .

ذلك الاعلان الذي أصدرته الولايات المتحدة قابله الاتحاد السوفياتي بعد أيام قليلة بالمثل ، عندما اقترح الرئيس غورباتشوف اتخاذ خطوات أخرى تتعلق بالأسلحة الاستراتيجية . هذه التدابير ، التي اتخذتها الدولتان النوويتان الرائدتان ، ينبغي الترحيب بها ، على الأقل لاعترافهما بالمسؤولية الخاصة التي تتحملانها في مجال نزع السلاح النووي . والسويد تحثهما على مواصلة السير في الطريق الذي اختارتاه ، كما نحث سائر الدول النووية على أن تحذو حذوهما . ونأمل ألا تكون سنة ١٩٩١ وحدها وإنما السنوات المقبلة أيضا تاريخية في مجال نزع السلاح النووي .

لقد أعطت أزمة الخليج دفعة جديدة للجهود الرامية إلى الاهتمام بمسألة نقل الأسلحة ، وأظهرت بوضوح الحاجة الماسة إلى منع المزيد من انتشار أسلحة الدمار الشامل . والسويد تشارك بشكل نشط في الجهود الدولية لتعزيز أنظمة عدم الانتشار القائمة واستحداث طرق جديدة لمنع حدوث مزيد من الانتشار . على المستوى الوطني ، أصدرت السويد تشريعا جديدا بشأن صادرات تكنولوجيا القذائف ومكونات الأسلحة البيولوجية والكيميائية . كما يراجع التشريع القائم بشأن الأسلحة النووية . وهذه التدابير تتخذ للمشاركة في الجهود الدولية لمنع الانتشار . إنها لن تؤثر بأي حال من الأحوال على استخدامات التكنولوجيات المعنية في الطرق السلمية ، كما لن تحل محل الجهود الرامية إلى تحقيق حظر شامل للأسلحة الكيميائية .

إن التغيرات الخطيرة في السياسة العالمية ، وانتهاء الحرب الباردة ، والتخفيضات الحقيقية في الأسلحة النووية ، واحتمالات اجراء مزيد من التخفيضات الكبيرة في ترسانات الأسلحة النووية ، تدل كلها على امكانية حدوث تقدم كبير الآن نحو حظر جميع أنواع التجارب النووية .

في شهر تموز/يوليه الماضي قدمت السويد إلى مؤتمر نزع السلاح في جنيف مشروع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وتأمل السويد أن تتفق جميع الدول النووية ، ولاسيما بعد البيانات الاخيرة التي أدلى بها الرئيسان بوش وغورباتشوف ، على قيام الحاجة إلى اجراء مفاوضات تتعلق بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، وأن تتخذ الاجراء اللازم في مؤتمر نزع السلاح . وفي هذا الإطار ، ترحب السويد بالوقف الانفرادي لمدة عام واحد الذي أعلنه الاتحاد السوفياتي .

إن السويد ترحب أيضا بقراري فرنسا والصين بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار . وبالتالي ستصبح الدول الخمس الحائزة للاسلحة النووية في القريب أطرافا في المعاهدة التي تعد حجر الاساس في نظام منع الانتشار . وتلاحظ السويد باهتمام كبير أن ليتوانيا انضمت مؤخرا إلى معاهدة عدم الانتشار وأن استونيا ولاتفيا أعلنتا نيتهما القيام بذلك . وترحب السويد أيضا بانضمام تنزانيا وجنوب افريقيا وزامبيا وزمبابوي إلى معاهدة عدم الانتشار . إن سمعة وسلطة معاهدة عدم الانتشار تعززتا بهذه التطورات .

وتحث السويد جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار - ولاسيما الدول التي طورت أنشطة نووية كبيرة - على أن تصبح أطرافا في هذه المعاهدة . إن الانضمام شبه الشامل ، بعد أن أصبحت أكثر من ١٤٠ دولة أطرافا في معاهدة عدم الانتشار ، دليل على أن منع الانتشار النووي ليس مسألة بين الشمال والجنوب وإنما أمرا يهم البشرية كلها .

بمقتضى معاهدة عدم الانتشار ، تبرم جميع الدول غير النووية الاطراف اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ونحن نلاحظ مع الاسف أن العديد من الدول الاطراف في المعاهدة في أجزاء مختلفة من العالم لم تفعل ذلك . إن غالبية هذه الدول ليست لديها أنشطة نووية . إلا أنه إذا ما طورت دولة عضو في معاهدة عدم الانتشار قدرة نووية كبيرة ، سيكون حتما على تلك الدولة أن تبرم فورا وتصدق وتنفذ اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وينبغي أن تولي جميع الاطراف المعنية هذا الامر أقصى أولوية .

إن التفتيش الذي تقوم به في العراق الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة المشكلة وفقا لقرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) ، اقنعتنا بالحاجة إلى إجراء مزيد من التعزيز لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وبغية الحفاظ على مصداقية ضمانات الوكالة ، من الحتمي إعادة اختبار تنفيذ اتفاقات الضمانات والنظم الوطنية الخاصة بالتجارة في هذا المجال . وينبغي أن يكون أساس أي نظام أكثر قوة الرغبة في السماح بشفافية كاملة بالنسبة لجميع الانشطة النووية المخصصة للاغراض السلمية التابعة لجميع الدول .

إن اتفاقات التعاون النووي بين الارجنتين والبرازيل اسهام هام في منع الانتشار النووي . ويأمل وفد بلادي أن تختتم بسرعة مفاوضاتهما مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن وضع ضمانات شاملة . وقد تكون الاتفاقات الاقليمية بشأن مناطق خالية من الاسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل طريقة فعالة للقضاء على هذه الاسلحة على مستوى عالمي .

بعد سنوات عديدة من المفاوضات ، يبدو أن العمل المتعلق باتفاقية الاسلحة الكيميائية يدخل مرحلته الاخيرة . لقد أحرز تقدم هام في الشهور الماضية نحو إتمام الاتفاقية . وتتشاطر حكومة بلادي الامل الذي يراود دولا أخرى بأن يختتم في العام المقبل العمل بشأن اتفاقية عالمية شاملة يمكن التحقق منها بشأن الاسلحة الكيميائية ، وستبذل كل جهد في الاسهام في اكمالها بسرعة . والسويد ترحب بالمبادرة التي طرحها الرئيس بوش يوم ١٣ أيار/مايو ، والتي أمكن بواسطتها التغلب على عقبة كبيرة في المفاوضات . إن المادة الاولى ، وهي العمود الفقري للاتفاقية ، تعد الآن شاملة النطاق وذلك عن طريق احتوائها على نص بشأن الحظر التام لاستخدام الاسلحة الكيميائية .

إن مشكلة التحقق هي أصعب وأهم المسائل المتبقية في المفاوضات . وقد أظهرت الاحداث الاخيرة بوضوح وجود حاجة الى نظام قوي وفعال للتحقق . والتحقق في ظل الاتفاقية يجب أن يكون فعالا دون أن يكون تطفليا بغير لزوم . ويجب أن يعطي الدول الاطراف الثقة الكافية بأن الاتفاقية يُمتثل لها وأنها تدرأ انتهاكات محتملة ، ولكنها يجب أيضا أن تمكن الدول الاطراف من حماية أمنها الوطني المشروع وكذلك مصالحها التجارية . ومن الاساسي أن تكون الاتفاقية غير تمييزية في طابعها وجذابة في مضمونها حتى تحقق انضماما عالميا .

ما زال يتعين القيام بأعمال هامة بشأن الاتفاقية . والمهمة التي في الانتظار ليست سهلة من جميع الوجوه . والآن ، وقد أصبحت نهاية المفاوضات وشيكة ، ومع أخذ الزخم المشجع القائم حاليا في الاعتبار ، تحث حكومتي جميع الاطراف المعنية على ألا تدخر جهدا في معالجة المسائل المعلقة المتبقية بغية الانتهاء من صياغة اتفاقية الاسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٢ .

وقد اعتمد المؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة ، إعلانا ختاميا يتضمن عناصر هامة تستهدف تعزيز الاتفاقية .

وتعد الاتفاقية أول معاهدة حقيقية لنزع السلاح في هذا الميدان ، لكونها تكمل وتتجاوز كثيرا بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . وقد سلطت حرب الخليج الضوء على الاتفاقية ، وذكرتنا مرة أخرى بالاهمية الحيوية لوجود نظام قوي وفعال لمكافحة هذه الاسلحة المقيتة . يجب أن يكون العالم خاليا من الاسلحة البيولوجية . والسويد تحث جميع الدول التي ليست بعد أطرافا في المعاهدة على الانضمام اليها بأسرع ما يمكن .

كما أنه لا بد من إيجاد وسائل للتحقق والرقابة في إطار الاتفاقية . وقد كان من بين أهم أهداف المؤتمر الاستعراضي إنشاء آلية أكثر قوة وفعالية للتشاور . وسيشكل فريق لتحديد ودراسة تدابير تحقق ممكنة من الناحيتين التكنولوجية والعلمية . ومما يشجعنا أن الفريق لديه تعليمات صريحة بإتمام عمله بأقصى سرعة ممكنة ، ويستحسن قبل نهاية عام ١٩٩٣ .

وترحب حكومتي بالاعلانات الصادرة عن بعض الدول الاطراف بسحب تحفظاتها على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، ومن ثم تأكيد نيتها على عدم استخدام الاسلحة البيولوجية تحت أي ظرف من الظروف . والسويد تحث جميع الدول التي لا تزال تحتفظ بحقها في الرد على العدوان بالاسلحة البيولوجية على أن تسحب تحفظاتها ، مما يمكن في نهاية المطاف من استبعاد احتمال استخدام تلك الاسلحة في المستقبل .

عدم الانتشار أساسي أيضا فيما يتعلق بالاسلحة التقليدية . والنطاق واسع ويغطي مجالات متنوعة مثل منظومات الاسلحة الثقيلة بما فيها الدبابات والمدفعية والاسلحة مفرطة الضرر كاسلحة الليزر المضادة للافراد .

وثمة حاجة الى أن يقوم المجتمع الدولي والدول فرادى بعمل متضافر لإعداد وسن وتنفيذ صكوك قانونية لمراقبة صادرات وواردات الاسلحة ورصدها بفعالية . وسيكون وجود نظم للرقابة وتوافر الشفافية المتزايدة وسيلة هامة لبناء الثقة على الصعيدين الاقليمي والعالمي .

وهناك معاهد ، مثل معهد استوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، تزود المجتمع الدولي بتقديرات عن عمليات نقل الاسلحة . إلا أننا ، الى جانب هذه الابحاث ، نحتاج أيضا الى بيانات توفرها الحكومات مباشرة* .

ترحب السويد بالدراسة التي أجرتها الامم المتحدة عن الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز الشفافية في نقل الاسلحة التقليدية على الصعيد الدولي . فقد جاءت هذه الدراسة حقا في وقتها المناسب . ونؤيد تأييدا تاما التوصية الواردة فيها بشأن وضع سجل عالمي غير تمييزي للامم المتحدة بالاسلحة التقليدية . هذا الاقتراح تنادي به بلدان عديدة من بينها بلدي . وتحبذ السويد الاقتراح الداعي الى أن يشمل سجل الامم المتحدة هذا ، بصفة مبدئية ، الفئات المحددة في معاهدة القوات التقليدية في أوروبا ، بالاضافة الى السفن الحربية والقذائف سطح - سطح . ونرى من الملائم أيضا أن يشمل السجل كميات الاسلحة الموردة فعليا .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ألبمان (تركيا) .

وفي مرحلة لاحقة ، ينبغي أن يسعى المجتمع الدولي الى تعزيز نظام بناء الثقة مرة أخرى بمد نطاق السجل ، والى وضع معايير لتجارة الاسلحة التقليدية .

دراسة الامم المتحدة عن نقل الاسلحة التقليدية تسلط الضوء على التجارة غير المشروعة باعتبارها خطيرة ومثيرة للقلق . والسويد توافق تماما على الاقتراح الوارد في الدراسة بضرورة اتخاذ إجراء ضد هذا النوع من التجارة ، بمكافحة الفساد ، والإبقاء على رقابة فعالة عبر حدود الدول ، وتدعيم التشريعات الوطنية كلما دعت الضرورة .

قبل أن أترك مسالة الاسلحة التقليدية ، أود أن أشير الى فئة الاسلحة المفرطة الضرر . في أواخر هذا العام ، في مؤتمر لجنة الصليب الاحمر الذي سيعقد في بودابست ، ستسعى السويد جاهدة لتحقيق توافق في الآراء حول قرار لحظر أسلحة الليزر المضادة للافراد ، والتي تسبب الانسان بالعمى الدائم . وسنتابع أيضا مسالة حظر الهجمات على المنشآت النووية .

في الصيف الماضي ، اكتملت دراسة الامم المتحدة عن التخطيط لاحتمال استخدام الموارد المخصصة للانشطة العسكرية في الجهود المدنية لحماية البيئة . وكان الحافز على هذه الدراسة اعترافا ذا شقين : الحاجة الى تعبئة الموارد الكافية لمواجهة تحديات حماية البيئة مواجهة فعالة ، واحتمال قيام القطاع العسكري على مستوى العالم بمساعدة المجتمع العالمي المدني في تحقيق هذا الهدف .

يوصي التقرير باجراءات عالمية مثل تشاطر البيانات البيئية التي يُحصل عليها عن طريق التوابع العسكرية والنظم الاخرى لتجميع المعلومات . ويدعو الامم المتحدة ودولها الاعضاء الى إنشاء افرقة للإغاثة البيئية ، لتلبية طلبات الدول بالمساعدة في حالات الطوارئ البيئية . ويدعو الدول أيضا الى وضع قوائم بالاحتياجات البيئية ، والموارد المخصصة للاغراض العسكرية والتي تنطبق على الاغراض البيئية ، وإبلاغ الامم المتحدة بها . ويطلب من الدول أيضا أن تنظر في أي الموارد العسكرية يمكن أن تضعها تحت تصرف الامم المتحدة من أجل الكوارث والطوارئ البيئية . في وقت لاحق ستتاح الفرصة لهذه اللجنة لمناقشة هذه المسالة .

إن عهد التفاهم الجديد يجعلنا نؤمن بالتعاون وبنزع السلاح الحقيقي . ويحدونا وطيد الامل أن تترجم روح الثقة الجديدة هذه الى اتفاقات ملموسة بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، واتفاقية للاسلحة الكيميائية ، ونظام تحقق أفضل للاسلحة البيولوجية ومزيد من الشفافية والقيود فيما يتعلق بنقل الاسلحة على الصعيد الدولي .

السيد بايف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أبدأ بياني بتهنئة السيد مروزفيتش ، ممثل بولندا الصديقة ، على انتخابه لرئاسة هذه اللجنة الهامة ، وبالتعهد له بكامل تأييد وتعاون الوفد البلغاري في اضطلاعه بواجباته في ترؤس أعمالنا .

ولا يفوتني أيضا أن أنوه مع الاحترام الواجب ، بالعمل الكفء الذي أنجزه سلفه السفير رانا ممثل نيبال . كما أتوجه الى سائر أعضاء المكتب المنتخبين بتهانئي وبأطيب تمنياتي بعمل مثمر . وأغتنم هذه الفرصة لاعرب عن تقديري العميق للجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد ياسوشي أكاشي وكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح في خدمة قضية نزع السلاح والامن الدولي ، وأن أعرب له عن الشكر والتقدير على البيان الهام الذي أدلى به أمام اللجنة .

أود أيضا أن أشيد بذكرى شخصية بارزة في ميدان نزع السلاح ، السفير الفونسو غارسيا روبليس ، الذي لم يعد بيننا الآن ، ولكننا لن ننسى له إسهامه على مدى حياته في السعي من أجل تحقيق الاهداف السامية لنزع السلاح .

تنعقد اللجنة الاولى هذا العام في فترة هامة بالنسبة لتحديد الاسلحة ونزع السلاح والامن الدولي . ونحن نشهد الآن تغييرات مثيرة وسريعة لم يسبق لها مثيل في الشؤون الدولية ، تغييرات تمهد السبيل أمام ترتيبات أمنية تعاونية واعدة . وقد ساعدت التغييرات السياسية الشاملة في أوروبا ، في واقع الامر ، الإنسانية على التخلص من أخطر مصدر للتوتر الدولي . إن كون العمليات الديمقراطية عمليات لا رجعة فيها يتمثل أفضل تمثيل في الانقلاب الجهيض الذي وقع مؤخرا في الاتحاد السوفياتي . وسيكون لهذه الاحداث دون شك أثرها الايجابي على امكانيات تحقيق تحديد التسلح ونزع السلاح الحقيقيين . وفي الوقت نفسه ، لا يسعنا أن نتجاهل الاحداث غير المتوقعة وحالات زعزعة الاستقرار التي تواكب دائما أوقات الإصلاحات السياسية العميقة .

لقد هيأت تجربة حرب الخليج روحا جديدة من التعاون الدولي الذي يهدف الى إرساء قدر أكبر من الاستقرار في العالم بأسره . وهذا هو عصر الفرص العظيمة للامم المتحدة كمنظمة عالمية تضطلع بدور مركزي في إحياء المبادئ التي يقوم عليها النظام الدولي للامن الجماعي والبناء عليها .

إن تحديد الاسلحة ، على الصعيدين العالمي والاقليمي ، عنصر جوهري في النظام الدولي الجديد الآخذ في الظهور الذي يقوم على توطيد السلم والامن والتعاون . وبهذا المفهوم ، يُعدّ العمل القيّم الذي لا مثيل له الذي قامت به اللجنة الخاصة للامم المتحدة وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) الذي يطلب الى العراق إزالة ما لديه من أسلحة التدمير الشامل - بمثابة دليل واضح على الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه الامم المتحدة في تنفيذ ترتيبات تحديد الاسلحة ونزع السلاح . ونؤيد أيضا تأييدا غير مشروط قرار مجلس الامن ٧١٣ (١٩٩١) بشأن الازمة في يوغوسلافيا ونسعى جاهدين الى تنفيذه ، باعتباره دليلا آخر على مشاركة الامم

المتحدة في الجهود الدولية الرامية الى تحقيق تسوية سلمية وديمقراطية للصراع الجاري الآن .

تعدّ وحدة العمل التي تجلت مؤخرا بين الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن حجر الزاوية في الحفاظ على السلم والامن والاستقرار على الصعيد الدولي . ونظرا للنتائج الايجابية لمشاركة الامم المتحدة النشطة في معالجة مختلف حالات الازمات ، فإننا نأمل أن يمتد هذا الاجماع بين الاعضاء الخمسة الى تحديد الاسلحة ونزع السلاح أيضا ، وأن يوفر قوة دفع جديدة لاتباع نهج متعدد الاطراف في هذا المضمار . وفي هذا السياق ، نرحب بالنتائج الاولى التي تمخضت عنها العملية الجارية للتنسيق بين السياسات التصديرية للدول ، والتي تغطي تقنيات ثنائية الغرض وعمليات نقل الاسلحة التقليدية .

قبل أسبوعين فقط شهدنا مبادرة تمثل انجازا عظيما من جانب الرئيس جورج بوش عندما أعلن عن تخفيضات عميقة من جانب واحد في ترسانة الولايات المتحدة النووية . وقد أيد رئيس جمهورية بلغاريا السيد جيليو جيليف ، في إعلان خاص ، تأييده القاطع لهذه المبادرة باعتبارها

"خطوة هامة نحو عالم خال من الاسلحة النووية مافتئ يشكل الحلم الذي يراود الإنسانية لعقود طويلة" .

ونرحب أيضا بالاستجابة السريعة والمماثلة من جانب رئيس الاتحاد السوفياتي ميخائيل غورباتشوف . ونحن على ثقة بأن هاتين الخطوتين الانفراديتين الجريئتين اللتين تكملان معاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية ومعاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى - ستؤديان الى تعزيز الامن والاستقرار على الصعيد العالمي والاقليمي عند مستويات أدنى من التسلح .

بدأت بلغاريا الديمقراطية عملية إعادة تقييم لخياراتها الامنية التي تبرز في البيئة السياسية الجديدة في اوروبا . ويسير سعينا العملي لضمان الامن الوطني جنبا الى جنب مع الاتجاه المتضافر لتعزيز السلم والاستقرار على الصعيدين الاقليمي

والعالمي . وكان دافعنا الى التنقيح الجاري لموقف بلدي فيما يتعلق بنزع السلاح - وهو موقف كنا قد اتخذناه في ظل حالة أمنية مختلفة - اتخاذ موقف أكثر واقعية ، وفي ضوء مصالحنا الامنية كما تبدو في سياقها الجغرافي المحدد .

ما زال تحديد الاسلحة ونزع السلاح من جميع جوانبهما يشكلان دعامتي الامن والاستقرار الدوليين . وثمة توافق في الآراء يتسع نطاقه باستمرار ويتضح شيئا فشيئا في صفوف المجتمع الدولي حول التطبيق العملي لفلسفة ذات توجه مستقبلي في هذا المجال ، تقوم على أساس الوقائع العالمية الجديدة وعلى توازن المصالح لكل الاطراف المعنية وللمجتمع الدولي بأسره . ولكي تكون عملية تحديد الاسلحة ونزع السلاح المستمرة عملية لا رجعة فيها ، ينبغي أن تستند الى المبادئ الاساسية للشرعية العالمية . وثمة دور هام تلعبة عملية بناء الثقة في هذا الصدد نتيجة لزيادة الانفتاح والقدرة على التنبؤ في جميع أنشطة الدول المتصلة بالامن .

بلغاريا بلد صغير لديه قدرات دفاعية محدودة ، يقع في منطقة البلقان ، وهي منطقة وقعت فيها مؤخرا احداث تنذر بالخطر وتثير لدينا القلق والمخاوف التي لها ما يبررها . وتقتضي المصالح الوطنية لبلدي تعزيز الدور الذي تلعبه العوامل غير العسكرية للامن والاستقرار . وعلى الصعيدين الاوروبي ودون الاقليمي ، يعني هذا في جملة أمور ، تكريس قدر أكبر من الاهتمام لبناء الثقة ، واتخاذ اجراء جماعي في الوقت المطلوب لمنع الصراع وإزالة حالات انعدام التوازن والتكافؤ العسكري القائمة ، خاصة في المناطق دون الاقليمية المشحونة بالتوترات والقلاقل الاثنية والقومية .

لقد أبرزت بعض الاحداث التي وقعت في السنوات الاخيرة الحاجة الى تعزيز السيطرة على عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل وقذائفها الناقلة ، والحيلولة دون قيام الدول فرادى بالتعزيز المفرط لترساناتها التقليدية بما يتجاوز متطلباتها المشروعة من الدفاع عن النفس .

وتؤيد بلغاريا مبادرات عدم الانتشار هذه وتتخذ الآن الخطوات اللازمة بتعزيز الرقابة على الصعيد الوطني على التجارة المتعلقة بمواد ومعدات وتقنيات مزدوجة الغرض بما يتماشى والمعايير الدولية . ونؤيد أيضا المقترحات التي تقضي بأن يوضع داخل الامم المتحدة سجل عالمي غير تمييزي بعمليات نقل الاسلحة التقليدية . إن زيادة الصراحة والوضوح في هذا الصدد من شانها أن تساعد على بناء الثقة واكتشاف أي حالة من حالات تكديس الاسلحة التي لا مبرر لها ، ومن ثم توفر نظاما للإنذار المبكر للمجتمع الدولي عن نشوء أي اختلالات في القوة تزعزع الاستقرار ، ولاسيما في مناطق التوتر أو الصراع . وفي ضوء هذا أيضا ، نرى أن هناك امكانيات لوضع مدونة سلوك مماثلة للدول في هذا المجال ، وللتوصل الى قبول عالمي في هذا الصدد . ان عدم الانتشار والحد من عمليات نقل وانتاج الاسلحة هما المبدآن الرئيسيان لتحقيق الاستقرار والامن للجميع .

وعلى نفس المنوال ، ترحب بلغاريا بالنية المعلنة من جانب فرنسا والصين ، بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وكذلك بانضمام تنزانيا وجنوب افريقيا وزامبيا وزمبابوي وليتوانيا وموزامبيق الى هذه المعاهدة . ونرى في هذا دليلا هاما على تجدد الجهود الرامية الى ضمان صلاحية الاتفاقية بعد عام ١٩٩٥ . ان توسيع نطاق الدول الاطراف في معاهدة عدم الانتشار لتشمل كل الدول الحائزة للاسلحة النووية يهيئ فرصا جوهرية جديدة لتأكيد أهداف عدم الانتشار ، وتوفير ضمانات أمنية كافية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية والاطراف في المعاهدة .

وبلغاريا ، كبلد لا يطور ولا يصنع ولا يمتلك أسلحة نووية ولا توجد أية مخزونات أجنبية من هذه الاسلحة على أراضيه ، تتوقع أن ترى في عام ١٩٩٣ ، التوقيع على اتفاقية بشأن الحظر العالمي لهذه الاسلحة والقضاء التام عليها . بعد انقضاء سنوات طويلة تزخر بالأمل ، وبالإحباط أيضا ، نتطلع الآن بثقة وتفاؤل الى نهاية ناجحة للمفاوضات . إن النهج الجديد الذي اتخذته أهم الدول عسكريا بشأن الجوانب الرئيسية للحظر الكلي والقابل للتحقق للاسلحة الكيميائية وتدميرها في النهاية ، والروح

البناءة والنتائج الملموسة التي تحققت في اللجنة المخصصة المنبثقة عن مؤتمر نزع السلاح ، يبرران تماما هذه التوقعات بالنسبة لنا .

نعرف بالطبع بوجود مسائل معلقة يتسم البعض منها بأهمية قصوى بالنسبة لانطباق الاتفاقية المقبلة على جملة أمور منها التفتيش بناء على تحد ، والتحقق في الصناعة الكيميائية ، وصنع القرار داخل المجلس التنفيذي .

إن بزوغ تأييد واسع النطاق لمفهوم الوصول تدريجيا وعلى نحو يمكن التحكم فيه الى مواقع التحدي ، إنما يقرب مفاوضات نزع السلاح الكيميائي من توافق الآراء . كما نرحب بالقبول العام لتطبيق التحقق الروتيني على كل المرافق العاملة والإعفاء الفعلي لمرافق الصناعة الكيميائية التي لا تنطوي على أي تهديد لاهداف اتفاقية الاسلحة الكيميائية . ومن الطبيعي ألا يمس هذا التحقق المصالح المشروعة للدول الاطراف . كما يجب أن يضمن الحفاظ على المعلومات السرية .

ويجب ، في رأينا ، انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي لفترة عامين فقط على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي العادل والمستويات المتماثلة تقريبا من تطور الصناعات الكيميائية . ويجب أن يكون أسلوب صنع القرار فيه من مستويين : الاغلبية المشروطة بالنسبة للقضايا الاساسية والاغلبية البسيطة بالنسبة لما عداها .

إن اتفاقية الاسلحة التقليدية المقبلة ستكون فريدة في نطاقها وطريقة تنفيذها . ومن ثم ، يضحى من الاهمية القصوى أن تتضمن أحكامها الشروط المسبقة اللازمة للتحقيق السريع للعالمية . وبتضمين الاتفاقية أحكاما خاصة بالحماية والمساعدة يمكنها أن تعزز أمن الدول الاطراف . وبتنظيم التعاون الاقتصادي والتقني في هذا الميدان يمكن للاتفاقية أن تحفز تطوير الصناعة الكيميائية بما يعود بالنفع المشترك على الجنس البشري .

وتكرر بلغاريا استعدادها لتكون من أول الدول الاطراف في الاتفاقية ، وهي الآن بصدد عملية القيام بالاعمال التحضيرية المؤسسية والتشريعية اللازمة من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية . وفي هذا السياق ، يسعدني أن أحيطكم علما بأنه في ١٣ أيلول/سبتمبر من هذا العام أقر البرلمان البلغاري قانونا تلغى بموجبه التحفظات التي أعربت عنها بلغاريا في عام ١٩٣٤ عند تصديقها على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ .

وحيث أننا ما زلنا بصدد موضوع أسلحة التدمير الشامل ، فإن بلغاريا تكرر اقتناعها بأن تعزيز اتفاقية الاسلحة البيولوجية والتكسينية لعام ١٩٧٢ ، والتقيد العالمي بها لهما أهمية قصوى بالنسبة للسلم والامن الدوليين . لذا ، ترحب بلادي

بعين التقدير بالاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الاسلحة البيولوجية والمقررات الهامة التي اتخذت في ميدان بناء الثقة وتدابير التحقق الرامية الى تحسين فعالية الاتفاقية وتنفيذها وتخفيض خطر انتشار الاسلحة البيولوجية .

إن النهج الاقليمي لتحديد الاسلحة ونزع السلاح هام جدا ، نظرا لانه قادر على إيلاء الاعتبار اللازم للخصائص المحددة لكل منطقة ومصالح كل الاطراف المعنية . وتشكل هذه التدابير الاقليمية أنجع الوسائل لتعزيز أمن الدول فرادى وأمن المناطق وتعزيز عملية نزع السلاح العالمي الشامل .

إن أهمية التحول الحالي في الهياكل العسكرية والسياسة في أوروبا لا يمكن لاحد أن يغالي فيها . ونحن نعتقد أن دور الردع العسكري سيتوارى تدريجيا بوصفه عاملا رئيسيا في صيانة السلم والاستقرار ، لتحل محله العوامل السياسية والتدابير الرامية الى إعادة هيكلة القوات المسلحة والاسلحة وتخفيضها . وفي هذا الصدد ، أود أن أنوه بالمعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا بوصفها انجازا بارزا . وقد صدّق برلمان بلغاريا مؤخرا على هذه المعاهدة وكذلك على الاتفاق الخاص بالحدود القصوى الاقليمية للاسلحة ، الموقعة في بودابست في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

إن دخول المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة في أوروبا حيز النفاذ وتنفيذها سيمكن من الشروع دون مزيد من التأخير في المرحلة التالية لعملية نزع السلاح الاوروبي الرامية الى تحديد الكفاية الدفاعية في أرجاء القارة وتصحيح أوجه الخلل في القوة المتبقية في المناطق دون الاقليمية .

وعلى أثر حل منظمة معاهدة وارسو تتّبع بلغاريا نهجا جديدة في تشكيل سياساتها الامنية ، ويمكنها أن تتطلع الآن الى عضوية كاملة في الهياكل والمؤسسات الامنية الاوروبية القائمة والمحتملة . وستستغرق عملية إعادة الدمج هذه ، دون شك ، ردحا من الزمن . وقد تتضمن في معظم الاحيان تدبيرا لا جدال فيه . وفي فترة الانتقال الحالية ، تمنح بلغاريا أولوية قصوى في سياستها الخارجية لضرورة إيجاد ضمانات

يعوّل عليها بالنسبة لأمنها القومي في البيئة الاقليمية لمنطقة البلقان على وجه التحديد .

وفي هذا السياق ، نعتمد اعتمادا كبيرا على مؤسسات صنع السلم وصيانة السلم وتعزيز الاستقرار الاوروبية ، والتي تعضدها ، عند الضرورة ، سلطة الامم المتحدة وآلياتها ذات الصلة . إن تعاون بلغاريا الامني والسياسي واسع النطاق في إطار هياكل مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، بالاضافة الى منظمة حلف شمال الاطلسي واتحاد أوروبا الغربية عامل ذو أهمية حيوية بالنسبة لأمننا القومي .

إن التعاون الثنائي في كل الميادين وسيلة أساسية أخرى لتعزيز الامن القومي الى جانب الامن الاقليمي والامن العالمي الشامل . وبلغاريا منخرطة الآن في عملية إعداد بل والتوقيع على معاهدات ثنائية للتعاون في مجالات شتى مع عدد من الدول الاوروبية . وقد تم التوقيع بالفعل على عدد من المعاهدات مع ألمانيا واليونان ، وتجري على قدم وساق مشاورات مكثفة مع حكومات بلدان أخرى . وتتوقع بلادي أن يفهم شركاؤنا مصالح أمننا المشروع فهما صحيحا ويعتنوا بها على النحو الواجب ويساعدونا في السير على الدرب المشترك صوب أوروبا حرة موحدة .

إن الامن القومي لبلغاريا يرتبط ارتباطا مباشرا بتنمية علاقات حسن جوار مع كل دول منطقة البلقان ، علاقات يجب أن توفر المزيد من الانفتاح ولقدرة على التنبؤ في المجال العسكري . ونحن نسعى جاهدين لنتخلص والى الابد من تركة الحرب الباردة ، التي كانت مصدر عدم استقرار وتهديد محتمل لشعوب منطقة البلقان دون الاقليمية . ونحن على استعداد ، بهذه الروح ، للنظر في أي مقترحات عسكرية مقبولة ترمي الى تعزيز الامن والعمل على استقرار التوازن العسكري في منطقة البلقان .

لدى التصدي للجوانب العالمية الشاملة الاخرى لتحديد الاسلحة ونزع السلاح ، أود أن أعلن أن نظام الابلاغ الموحد لمنظومة الامم المتحدة بالنسبة لتقديم التقارير عن النفقات العسكرية للدول الاعضاء لم يفقد أهميته بحال من الاحوال . ففي الوضع الراهن ، يتعين على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا لاتخاذ مزيد من الخطوات صوب

مزيد من الشفافية والثقة والاستقرار . وبلغاريا بدورها على استعداد لزيادة اسهامها في تلك العمليات الإيجابية .

إن الاتجاه العام صوب تخفيض دور العوامل العسكرية تخفيضا جوهريا في السياسات الدولية من المحتمل أن يحرر الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . وهذا يعني ، بالنسبة لعدد من البلدان ومنها بلدي ، توظيف مرافق الانتاج العسكري في الاستخدام المدني ، وذلك نتيجة لعملية التحويل . وبلغاريا تتخذ خطوات جادة لتحويل قطاعات بأكملها من صناعتها العسكرية على أمل أن يساعد ذلك في حل بعض مشاكلها الاقتصادية الحادة .

يمكن للجنة الاولى أن تضطلع بدور أكثر فعالية في عملية نزع السلاح ، خاصة اذا ما استمر الاتجاه الحالي لترشيد ادائها . وفي المستقبل ، سيواصل وفد بلادي الاضطلاع بدوره في هذه الجهود من خلال اتخاذ اجراءات محددة على هدي إحساسه بالواقعية والتعاون البنّاء .

وفي هذا السياق ، نرى من الضروري أن نعيد النظر في تقديمنا للقرارات التي اضطلعنا فيها بدور نشط نسبيا في الماضي . فوفد بلادي لا يستطيع أن يرى - على سبيل المثال - الاساس المنطقي في مواصلة طرح أو تقديم مشاريع قرارات تتضمن تأكيدات للأمن السلبي من ذلك النوع الذي دأبت الجمعية العامة على اعتماده على مر أكثر من ١٠ سنوات دونما أثر ملموس . وقد يكون المطلوب انتهاج نهج أكثر واقعية ونود أن ننضم الى الآخرين في السعي من أجل تحقيق ذلك .

إننا لا نستخف بقضايانا الامنية أو قضايا غيرنا من الدول غير الحائزة للاسلحة النووية بالنسبة لهذا الامر . بل إننا ، على النقيض من ذلك ، نود المساعدة في توجيه تلك الجهود صوب اتجاه أكثر واقعية يبشر بمزيد من الخير ، اتجاه من شأنه أن يساعد في الخروج من المأزق الحالي . ونحن نرى آفاقا محتملة للقيام بهذا في سياق معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، حيث نعتزم زيادة جهودنا في السعي لإحراز التقدم في وقت مبكر .

ويأمل وفد بلغاريا في تلافي اعتماد بعض القرارات التي تثير الجدل ، وذلك بغية إحراز تقدم بشأن عدد من البنود الهامة المعروضة على اللجنة .

وتنظر بلغاريا نفس النظرة الى عمل مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح . ونؤيد كل الجهود الرامية الى زيادة ترشيد عمل هاتين الهيئتين الاساسيتين متعددتي الأطراف في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة .

لدى اللجنة الأولى فرصة عظيمة للاستفادة من كل التغيرات الإيجابية الجارية على الساحة الدولية وتحفيزها ودعمها والوفد البلغاري على استعداد للاضطلاع بدوره في جعل أعمال دورة هذه السنة للجنة ناجحة ومثمرة للغاية ، وللتعاون مع الاعضاء الآخرين في تعزيز توافق الآراء البازغ في جوانب هامة مختلفة من جوانب عملنا وتوسيع نطاقه .

السيد لونا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أرجئ الى مناسبة قريبة التأبين الجدير بمقام السفير الفونسو غارسيا روبليس . واسمحوا لي أن اكتفي الآن بالتأكيد على أن وفاته المفاجئة التي منينا بها مؤخرا قد تركت فراغا هائلا ، لاننا فقدنا برحيله موهبته الخلاقة .

واسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الاولى في هذه الفترة الباعثة للآمال بوجه خاص . ولما كانت هناك حاجة الى إعادة صياغة المفاهيم والممارسات التي وجهت أعمالنا في السنوات الاخيرة فيجب علينا جميعا أن نظهر قدرة إبداعية خاصة ، لاننا سنواجه تحديات لم يسبق لها مثيل في مجال نزع السلاح .

والمهمة الماثلة أمامنا مهمة صعبة لانها تطرح تساؤلات بشأن حقائق وأفكار راسخة ، مثل جمود هيكل القوة الدولي ، أو ما يسمى بالطبيعة الرادعة لتوازن الرعب . فقد خلقت هذه الافكار انطباعا بأن هناك ضرورة حتمية لا فكاك منها . إن الفرص التاريخية لحظات خاطفة بحكم تعريفها ، والسلاسة التي تتميز بها العلاقات الدولية في الوقت الراهن تتيح لنا فرصة ذهبية ينبغي ألا تُهدر أو تضيع .

ووفد بيرو مستعد لأن يشارك بنشاط في هذه المرحلة الجديدة لعملنا ونحن واثقون بأن اللجنة الاولى ستتمكن بقيادتكم يا سيادة الرئيس من تحقيق النتائج التي نتوخاها جميعا .

نود أيضا أن نعرب عن تهاني وفدنا لسائر أعضاء مكتب اللجنة وأن نعرب عن عميق عرفاننا للأمانة العامة لكل ما اضطلعت به من أعمال .

خلال العقود القليلة الماضية نجح المجتمع الدولي ، بالرغم من احتدام الصراع الايديولوجي ووجود تهديد مستمر بوقوع مواجهة عسكرية ذات عواقب يصعب تخيلها ، في يضع صكوكا قانونية هامة في مجال نزع السلاح والحد من الاسلحة . وكانت هذه الصكوك في حد ذاتها بمثابة جدران واقية وفرت بالرغم من هشاشتها فرصة طيبة تسنى خلالها المضي في تعزيز هذه الصكوك من أجل مواجهة الزيادة الجامحة في الاسلحة النووية .

وبالنظر الى الحالة الدولية الراهنة ، يشعر عدد كبير من الدول الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية بأن الوقت قد حان لتعديل المعاهدة وللوقف الكامل لتلك التجارب التي أصبحت أمرا عفا عليه الزمن في الظروف الراهنة . والمفاوضات والمشاورات المنبثقة عن المؤتمر المعني بتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، والرامية الى استئناف المؤتمر في وقت مناسب ينبغي أن تحظى بدعم كامل من جانب الدول الأطراف في المعاهدة . ونؤكد مجددا في هذا الصدد ثقتنا الكاملة بعمل رئيس المؤتمر ، السفير علي العطاس .

وبوسع اللجنة الأولى أن تعزز هذه الجهود إذا ما أوصت في الدورة الحالية بإعطاء اللجنة المخصصة ، لحظر التجارب النووية ، التابعة لمؤتمر نزع السلاح ، ولاية تفاوضية تستهدف التوصل الى فرض حظر كامل على هذه التجارب .

وفيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار ، ترى حكومة بلدي أن على مؤتمر ١٩٩٥ أن يجعل هذه المعاهدة عالمية النطاق وأن يمدد العمل بها الى أجل غير مسمى .

ونحن نرحب في هذا الصدد بانضمام تنزانيا وجنوب افريقيا وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق الى معاهدة عدم الانتشار ، وبإعلان الصين وفرنسا اعتزامهما الانضمام الى المعاهدة في المستقبل القريب .

غير أن تحقيق هدفنا المتمثل في جعل المعاهدة عالمية النطاق وتمديد العمل بها الى أجل غير مسمى ، يقتضي منا أن نتغلب على بعض العقبات . فأولا ، نحن نحتاج الى التزام راسخ من جانب الدول الأطراف في المعاهدة الحائزة للأسلحة النووية بأن تتلافى الانتشار الرأسي للأسلحة النووية أيا كانت التكلفة . وهذا أمر من شأنه أن يدحض الانتقادات القائلة بأن المعاهدة ذات طابع تمييزي . وثانيا ، يجب التقيد بجميع الالتزامات الناشئة عن المعاهدة التقيد الواجب ، وخاصة تلك المتعلقة بنقل التكنولوجيا النووية الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بهدف استخدامها في الأغراض السلمية ؛ كما يجب إقامة نظام تحقق فعال تجنبا لتكرار الأحداث التي وقعت مؤخرا في الخليج الفارسي .

وفيما يتعلق باتفاقية حظر الاسلحة البكتريولوجية ، نرحب بالتقدم المحرز في المؤتمر الاستعراضي الثالث . وبالمثل ، نرى أن الجمعية العامة ينبغي أن تفوض الامين العام تفويضا واسعا يتيح له أن يشجع على الوفاء الكامل بالالتزامات التي تعهدت بها الدول الاطراف في الإعلان الختامي الصادر عن المؤتمر المذكور ، وخاصة الالتزامات المتعلقة بالتعاون الدولي على توخي الاغراض السلمية في هذا الميدان .

وفي الوقت ذاته ، يشعر وفدي بالارتياح للتقدم الهام الذي أحرز في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن المعاهدة المرتقبة لحظر الاسلحة الكيميائية .

ونود أيضا أن نؤكد مجددا على الصلاحية الكاملة لمعاهدة تلاتيلولكو ، ونحث بلدان المنطقة على الانضمام اليها في أقرب وقت ممكن . كما نحث الدول الحائزة للاسلحة النووية التي لم توقع وتصدق حتى الآن على البروتوكول الاضافي الاول للمعاهدة على أن تبادر الى ذلك .

وتشعر حكومة بلدي بقلق بالغ إزاء الحالة الراهنة للمفاوضات الدائرة في مؤتمر نزع السلاح . إن أمامنا التقرير المقدم من تلك الهيئة ، ولا يسعنا هنا الا أن نناشد البلدان التي شاركت في عمل مؤتمر نزع السلاح ، بوصفها بلدانا تتمتع بعضوية كاملة فيه ، أن تنسق جهودها لتمكين المؤتمر من أن ينهض بولايته نهوضا كاملا باعتباره الهيئة التفاوضية الدولية الوحيدة في هذا المجال .

وبالرغم من أننا شهدنا تقدما فيما يتعلق باتفاقية الاسلحة الكيميائية ، فإن هذا لا يصدق على البنود الاخرى المدرجة على جدول أعمال المؤتمر . فهناك لجان مخصصة لا تتمتع باي ولاية واضحة ويتسم عملها فيما يبدو بطابع اجرائي محض لم يسفر عن نتائج مضمونية في مجالات حساسة مثل نزع السلاح والامن الدولي .

ويجب تعزيز الجهود الرامية الى تشجيع نزع السلاح النووي بتدابير محددة تستهدف الحد من الاسلحة التقليدية ، التي يترك استحداثها وانتشارها أثر أشد وقعا على البلدان النامية .

إن الإنفاق على الاسلحة والقوات المسلحة التقليدية يمثل ٨٠ في المائة تقريبا من الإنفاق العسكري العالمي . فنسبة كبيرة من الميزانيات الوطنية لجميع البلدان تخصص لانتاج الاسلحة التقليدية أو حيازتها . وهذه الانواع من الاسلحة هي التي تستخدم الى حد كبير في الصراعات القائمة . ونواجه أيضا جيلا جديدا من الاسلحة التقليدية الشديدة التدمير بمقدوره أن يسبب سباق تسلح جديد وسلسلة اختلالات في التوازنات الاقليمية .

ومن باب المفارقة أن تسلط فترة ما بعد الحرب الباردة الضوء على استمرار بعض الصراعات الاقليمية وعلى وجود مطالب قومية تصورنا أنها سويت . هذه الحقائق لا تؤدي ، للاسف ، إلا الى تشجيع نقل وانتاج الاسلحة التقليدية ، كما أنها تهدد الامن في سياق دولي جديد كيفيا . ولذا فإننا نحتاج الى إعادة التفكير في النهج الذي نتناول به مشكلة الامن الدولي والى اتخاذ تدابير ملموسة في هذا الصدد .

ومن البنود الحاسمة المطروحة على الدورة الحالية النقل الدولي للاسلحة . فهو موضوع فائق الاهمية يجب أن تتناوله المنظمة من منظور عالمي وأن تعالج جوانبه جميعا .

إن ظاهرة حركة النقل الدولي للاسلحة ظاهرة معقدة وقد عبر القرار (٧٦/٤٣ طاء) الذي اعتمد في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، عن أهم جوانب القضية . وقد أكدنا فيه على الحاجة الى دراسة الآثار المحتملة المترتبة على ذلك الموضوع وعلاقتها بالصراعات الاقليمية والتهديدات الموجهة للسلم والامن الدوليين ، الى جانب آثارها السلبية على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب وعلى تزايد الاتجار السري غير المشروع بالاسلحة . وبالرغم من أن حركة نقل الاسلحة لا تشكل سوى جزء ضئيل من الانفاق العالمي على التسليح ، فإن تأثيرها المحتمل على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي يتجاوز الجوانب الكمية للتجارة الحالية .

ويؤثر الاتجار السري غير المشروع بالاسلحة تأثيرا كبيرا على زعزعة استقرار كثير من البلدان . وفي حالة بيرو وكثير من بلدان أمريكا اللاتينية الاخرى ، يشجع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب على تنامي تجارة الاسلحة غير المشروعة التي تتزايد المصاعب التي تواجهها الدول في السيطرة عليها . وينبغي أن نشدد على أن هذه الانشطة تهدد وجود الانظمة الديمقراطية ذاته في المنطقة ـ تلك الانظمة التي تكلفت إقامتها جهودا وتضحيات ضخمة بذلتها شعوبها .

وفضلا عن ذلك ، يؤدي الافراط في انتاج الاسلحة دون ضابط أيضا الى الاتجار غير المشروع بها . وردا على الحجة القائلة بأنه لا يمكن السيطرة على ذلك النوع من الانتاج ، لأن تلك السيطرة ستشكل عندئذ انتهاكا لمبادئ اقتصاد السوق ، نقول إن عدم اتخاذ إجراء في مواجهة الاتجار غير المشروع من شأنه أن يؤدي الى تكثيفه بشكل لم يسبق له مثيل ، بحيث يصبح مصدرا لنزاع محتمل في ضوء استمرار المشكلات الدولية . ولهذا فإن على الدول المنتجة التزاما بفرض رقابة فعالة على نقل ما أنتجته الى بلدان أخرى .

وفي هذا الصدد قد يكون وضع الامم المتحدة لسجل خاص بحركة نقل الاسلحة خطوة أولى نحو تحقيق الاستراتيجية العالمية الرامية الى خفض هذه الشحنات خفضا ملموسا ، كما يمكن أن يشكل تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة .

ويعتقد وفدي في نفس الوقت ، أنه لا ينبغي للسجل أن يقتصر على حركة نقل الأسلحة الحالية ، بل أن يشمل أيضا الانتاج والترسانات الموجودة حاليا . وهذا ما يدعونا الى الاعتقاد بأنه قد يكون من المناسب أن يشكل في نفس الوقت فريق من الخبراء للتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة لضمان أن يحقق السجل أهداف جميع البلدان بما يتفق مع الدور العالمي غير التمييزي للمنظمة . وينبغي أن يأخذ فريق الخبراء هذا في حسبانه مبدأ حق الدول الذي لا ينازع في الدفاع عن النفس . ويرى وفدي في هذا الصدد أن العمل الذي قام به فريق الخبراء بشأن حركة نقل الأسلحة على المستوى الدولي جدير بتقدير جميع الوفود هنا .

تولي السياسة الخارجية لبيرو اهتماما خاصا لعمليات نزع السلاح الاقليمي . ونحن مقتنعون بأن ذلك النهج عنصر محوري في تحقيق نزع السلاح العام الكامل . كما أننا نعتقد أن ذلك النهج يوفر فرصا ملموسة للتوصل الى اتفاقات محددة بشأن خفض الأسلحة مما يجعل في الإمكان تنفيذ الخطط لتحقيق الأمن الاقليمي الشامل .

وفي هذا الخصوص تحث بيرو ، انطلاقا من موقفها التقليدي ، على مناقشة موضوعات تتعلق بجوانب معنية بهذا الموضوع مثل حركة نقل الأسلحة ، ونزع السلاح التقليدي على المستوى الاقليمي ، وسبل ووسائل تعزيز الثقة والأمن والتنمية ، في مختلف المحافل الاقليمية بهدف ضمان أن تحظى تلك الموضوعات بالدعم السياسي اللازم من أجل التوصل الى مفاوضات محددة ثنائية ومتعددة الأطراف فيما يتعلق بنزع السلاح الاقليمي . وفي هذا الصدد ، يرى وفدي أن من الضروري التأكيد على أن أمن منطقة أمريكا اللاتينية وثيق الارتباط بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وعلى ذلك ينبغي أن ينظر في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والانسانية والبيئية جنبا الى جنب مع المسائل العسكرية في إطار عمل مناسب لتنفيذ مشروعات محددة للأمن الاقليمي الشامل .

وهذا هو الذي دعا رئيس جمهورية بيرو السيد البرتو فوجيموري الى أن يقترح في أول مؤتمر ايبيري - أمريكي ، عقد في غوادالاخارا بالمكسيك في تموز/يوليه ١٩٩١ ،

سياسة لنزع السلاح الاقليمي تقوم على نبذ انتاج واستعمال أسلحة الدمار الشامل وخفضها ، ومن ثم استخدام الموارد التي تتوفر بسبب ذلك في النهوض بالتنمية الاقليمية . وهذا الاقتراح جزء من مفهوم إصلاحي للأمن يستهدف الحفاظ على استقرار الحكومات التي قامت على أسس مشروعة في مواجهة التهديدات ، مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب ، بعد أن اتخذت أبعادا عالمية .

وفي هذا السياق ، دعت بيرو البلدان الاعضاء في مجموعة ريو الى اجتماع خاص يعقد في ليما في عام ١٩٩٣ ، ومن المقرر أن يتم التوصل فيه الى اتفاق بشأن الاشتراك في القضاء على جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل ، وخاصة الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية . ويرحب وفدي في هذا الصدد بالتصديق على إعلان منـدوزا الذي يقضي بفرض حظر كامل على الاسلحة البيولوجية والكيميائية . فهذا يشكل تقدما حقيقيا ويظهر طبيعة حب السلم التي تتسم بها المنطقة .

وتعتقد حكومة بيرو أن الامم المتحدة لها دور أساسي في مجال نزع السلاح . وفي هذا الصدد تتيح الجهود المشتركة التي تبذلها الدول الاعضاء امكانية الاعتراف بالعمل الذي تقوم به هيئة نزع السلاح على نحو يبشر بالخير . كما تستحق الانشطة التي تقوم بها المنظمة في نشر المعلومات عن طريق الحملة العالمية لنزع السلاح ، بالرغم من ندرة الموارد ، الثناء من جانبنا . وقد اكتسبت جميع المراكز الاقليمية لنزع السلاح والسلم والتنمية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أهمية كبيرة سواء في تنفيذ الاهداف الاساسية للحملة العالمية لنزع السلاح أو في النهوض بالاجتماعات الاقليمية والحلقات الدراسية التي تستهدف تشجيع النشر السليم للمعلومات المتعلقة بنزع السلاح العام الكامل .

وقد أوضحت الاحداث الدولية الاخيرة الدور الرئيسي الذي يقوم به البشر الذين قيدتهم لسنوات طويلة الايديولوجيات الشمولية في محاولة لإرغام كل فرد على الدخول في نفس القالب وتقديم تفسير لكل شيء . وبرهن الواقع الجديد أيضا على أننا جميعا نتحمل مسؤولية هائلة تتمثل في إعادة تشكيل عالم المستقبل .

والآن ، ونحن نقترب من القرن الحادي والعشرين ، فإننا ملتزمون أخلاقيا بإقامة عالم أفضل ، خال من التهديد والخوف الذي شكل - وما زال للأسف يشكل - الآلية اللاعقلانية للتحكم في المجتمعات التي تنادي بالتسامح وسعة الأفق من أجل مستقبل واعد . إنها فرصة تاريخية فريدة قد لا تدوم . وبالتالي ، علينا التزام بتحقيق تقدم ملموس في ميدان نزع الاسلاح . وينبغي أن نقتنص هذه الفرصة .

السيد أبو الحسن (الكويت) : السيد الرئيس ، يسعدني بداية أن أتقدم بخالص التهنئة اليكم على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة ، وإنه لمن دواعي سروري الخاص أن أرى مندوب بولندا ، البلد الذي ترتبط معه بلادي بأواصر الصداقة والتعاون ، يترأس هذه اللجنة في ظل تطورات تاريخية تشهدها مسيرة نزع السلاح وقضية الأمن الدولي . وكلنا ثقة ويقين بأن خبرتكم ومهارتكم ستمكنان اللجنة من أداء مهامها على أكمل وجه . كذلك يسعدني أن أهنئ أعضاء مكتب اللجنة المنتخبين وأتمنى لهم التوفيق والنجاح في مهمتهم .

إذا كانت هناك دول أعضاء في منظمتنا الدولية تعرف معنى وقيمة الأمن والسلام من واقع تجاربها الفعلية الأليمة والمريرة فما من شك في أن بلادي الكويت هي في مقدمة هذه الدول بعد أن تعرضت لأقسى تجربة عدوان واحتلال على أيدي القوات العراقية . وإذا كانت هذه اللجنة تعتبر الجهاز الرئيسي في الجمعية العامة المكلف بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي فأنتم خير من يعلم ويدرك كم وكيف تأثر أمن وسلام مجتمعنا الدولي بالغزو العراقي للكويت وبنتائج ذلك العدوان الذي لم يتوقف على بلدي الكويت بل أصاب شعوبا ودولا عديدة في منطقتنا وفيما وراء حدودها .

لقد أثبت العدوان العراقي الصلاحية التامة لنظرية ومبدأ الأمن الجماعي . كما تأكد المجتمع الدولي من أن السلم والأمن يعتمدان بشكل متزايد على الجهود الجماعية للأسرة الدولية ، وانهما ، في عالم اليوم كل متكامل لا يتجزأ . ولذلك فإن وفد بلادي يدعم كل الجهود التي تؤكد مضمون ومفهوم الأمن الجماعي .

لقد سمعنا معا في الأيام الأخيرة قيادات دول العالم تعلن أمام الجمعية العامة بيقين لا لبس فيه أن الوقفة الدولية المبدئية والمشرّفة إلى جانب شعب الكويت المسالم في محنته القاسية كانت وبكل تأكيد نقطة تحول كبرى في مسيرة العلاقات الدولية ، وفي دور الأمم المتحدة في الرد على العدوان وصون السلم والأمن الدوليين . ولقد جاء رد المجتمع الدولي على العدوان العراقي ، ممثلا في قرارات لم يسبق لها مثيل في مجلس الأمن وجهد حربي دولي منقطع النظير لدحر مسعى تغليب منطق القوة على منطق العدل والشرعية الدولية . ولقد جاء ذلك بمثابة خطوة لا رجعة فيها على طريق العودة إلى المقاصد والأهداف السياسية الأصلية لميثاق الأمم المتحدة وتحقيق أحلام مؤسسي المنظمة وواضعي ميثاقها .

وكما قال صاحب السمو أمير دولة الكويت في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي ، فسوف يخلد التاريخ ذلك كإنجاز بارز لهذه المنظمة . وسيكون هذا الصنيع نذيرا لكل من تسول له نفسه أن يبطش بالآخرين ، تحقيقا لطموح زائف أو إرضاء لنزوة جامحة ، بأن الأمم المتحدة له بالمرصاد . لقد أثبتت تجربة الكويت للعالم

أنه لم يعد ممكنا بعد التقدم الذي حققه الإنسان وهو مشرف على القرن الواحد والعشرين أن يُسمح باستخدام القوة في العلاقات الدولية ، وأنه لا يمكن التغاضي عن انتهاك سيادة واستقلال أي بلد ، صغيرا كان أم كبيرا .

تزداد صلاحيات وأعمال لجنتنا أهمية على ضوء التغيرات الإيجابية في العلاقات الدولية . لقد أصبح موضوع نزع السلاح هدفا ساميا ومشتركا للبشرية حرصا على هدف سام آخر هو صون بقاء الإنسان وتجنب شبح الفناء ، وتوفير الكم الهائل من الموارد المبددة على أدوات الدمار الشامل وتحويلها إلى قنوات التنمية والخير والبناء .

ويسعد وفد بلادي أن يشهد التطورات الإيجابية في مسيرة نزع السلاح والاتفاقات التي توصلت إليها الدولتان العظميان في الآونة الاخيرة والمبادرات التاريخية التي أقدمتا عليها والتي أخذت عالمنا خطوات كبيرة نحو الاهداف النبيلة لنزع السلاح . وبينما تأتي هذه المبادرات والاتفاقات انطلاقا من وصول الوعي والحرص على السلام العالمي في المجتمعات المتحضرة بنزعاتها الإنسانية إلى الذروة نجد أن هناك أنظمة في عالمنا اليوم لا تزال منكبة على السير إلى الوراء ومناقضة روح العصر والتخلف عن الركب الحضاري سعيا منها إلى بناء وتكديس أدوات الدمار الشامل بكافة أنواعها وصنوفها ، مبددة بذلك ثروات وموارد أحوج ما تكون إليها شعوبها في استثماراتها في تنمية ورفاهية وازدهار بلدانها .

ومثلما أثبت النظام العراقي بغزوه واحتلاله لبلدي المسالم أن أمن الدول في عالم اليوم الآخذ في الترابط والاعتماد المتبادل هو كل متكامل لا يتجزأ فلقد أثبت أيضا أنه من المصلحة العليا للأسرة الدولية ولخدمة مصيرها المشترك والحفاظ على أجيالها القادمة أن تتخذ موقفا موحدا وحازما ضد أي نظام يحاول تعطيل هذا الزخم التاريخي في نزع السلاح وإعادة عقارب الساعة من خلال الانصراف بالخداع والحيلة إلى بناء ترسانات الدمار الشامل في تحد للرغبة الدولية ولقرارات الشرعية الدولية .

وتقتضي مصلحة البشرية العليا هذه والمصير الإنساني المشترك أن تتسم هذه الوقفة الدولية الموحدة بحزم وصرامة أكبر عندما نجد أنفسنا في مواجهة أنظمة

لا تتورع عن توظيف أدوات الدمار الشامل هذه بلا رادع أو ضمير ضد الدول الآمنة ، وبدون أي مسوّغ إلا الرغبة في التوسع والسيطرة وبسط النفوذ .

إن الكويت ، ومن واقع مسؤولياتها الوطنية ستتخذ كل الإجراءات اللازمة بشأن حماية أمنها واستقرارها ، وعدم إتاحة الفرصة لتكرار التجربة المريرة التي مرت بها . وسيكون ذلك أيضا بالتنسيق مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومع بعض الدول الشقيقة والصديقة .

لقد أثبتت التطورات الأخيرة في الخليج بما لا يدع أي مجال للشك أن مطلب إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي هو حتمية لا مناص منها وأولوية مطلقة على خريطة النظام العالمي الجديد الذي بدأ بنهاية الحرب الباردة وتعززت مسيرته بوقفة المجتمع الدولي إلى جانب الحق الكويتي ثم استكمل زخمه بإجراءات وتدابير ما بعد حرب تحرير الكويت ومساعي الدول الكبرى إلى نزع سلاحها النووي وتوسيع رقعة الوفاق والانفراج الدولي وكل ما صاحب ذلك من تأثيرات إيجابية على العلاقات الدولية والصراعات الإقليمية ونظرة الدول إلى دور الأمم المتحدة الجديد .

وعندما نقول إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي فذلك لا ينحصر على العراق وحده ، بل وعلى جميع بلدان المنطقة ، ولاسيما إسرائيل ، التي تعلم المجموعة الدولية أنها تملك ترسانة نووية تزعزع استقرار المنطقة وتدفع دولها إلى السعي لمعادلتها ، وتعلم أيضا أن إسرائيل ترفض الانضمام لاتفاقية عدم الانتشار النووي لنفس هذا الغرض ، وهو تهديد المنطقة بذلك السلاح . ولكن كما تبرهن لنا أحداث اليوم ، وكما أثبتت لنا أحداث الماضي ، فلا ترسانة نووية ولا أي سلاح مهما بلغت قوته المدمرة تضمن لشعب أو لمنطقة أي سلام أو استقرار ، بل تدفع بقية الدول إلى سباق تسلح مخيف يصعّد التوتّرات وينهك الطاقات ويستنفد الثروات ويديم الصراعات .

وفي الوقت الذي ندعو فيه إلى انتهاز هذا الزّخم الهائل المتولّد عن التطورات الإيجابية على ساحة العلاقات الدولية من أجل تكريس هدف إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي ، لا يسعني إلا أن أشيد بالمبادرة التاريخية التي أعلنها مؤخرا الرئيس الأمريكي جورج بوش لإحداث تخفيضات كبيرة في الترسانة النووية الأمريكية ، وكذلك أشيد بالرد الإيجابي عليها من الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف . ولقد أثبت الزعيمان أن مسيرة الوفاق والانفراج والتقدم على طريق النظام العالمي الجديد اكتسبت قوة دفع ذاتية ، وبالتالي أصبحت مسيرة لا رجعة فيها . وهذه هي الروح التي نأمل أن تسود في منطقتنا وأن تأخذها الى برّ الأمان والسلام والاستقرار .

السيد مونتيانو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي سروري البالغ واعتزازي أن أتقدم بأحر التهاني للسفير مروزفيتش على انتخابه رئيسا للجنة الأولى وأنا على يقين بأن احتمالات نجاح هذه الدورة تزداد تحت قيادته الدينامية والقديرة . وأؤكد للرئيس دعمنا وتعاوننا الكاملين معه . كما أعرب عن أطيب تمنيات وتهانئ وفد بلدي لسائر أعضاء مكتب اللجنة .

تجتمع اللجنة الاولى في وقت هام للسلم والامن الدوليين . وفي العامين الماضيين شهدنا تغيّرات وتطورات مثيرة على الساحة الدولية . ودخلنا مرحلة انتقال حاسمة في بحثنا عن نظام عالمي جديد . وتجاوزنا تماما الافكار التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بلغة الحرب الباردة . وبالانهيار المذهل للمجابهة بين الشرق والغرب ، أصبح الطريق ممهدا لقيام هياكل جديدة ومبدعة للامن . وفي أعقاب حرب الخليج أصبح دور الامم المتحدة فيما يتعلق بقضايا السلم والامن الدوليين أكثر اتساقا مع أحكام الميثاق الرائعة . إن رومانيا ، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الامن . قدّمت مساهمتها في هذه المهمة البالغة الاهمية ، والتي لها تأثير خاص على مناخ الامن الدولي . ونحن نشاطر تماما الرأي القائل بأنه ينبغي ألاّ ندخر أي جهد لتعزيز الزخم الذي تولّد الآن . وفي هذا السياق ، ينبغي النظر في مسألتي تحديد الاسلحة ونزع السلاح من منظور جديد .

في أوروبا نشهد تغيرات أساسية مقرونة بتغيّرات من نوعية جديدة في العلاقات الامنية . وينبغي اعتبار اجتماع القمة الذي عقد في باريس في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام الماضي وميثاق أوروبا الجديدة الذي تم التوقيع عليه في تلك المناسبة علامة بارزة على الطريق المؤدي إلى التوصل إلى هوية جديدة لقارتنا تفتح آفاقا لم يسبق لها مثيل للامن والتعاون .

عندما نتناول الحالة في أوروبا اليوم لا يمكن أن نتجاهل الشواغل المشروعة لبلدان أوروبا الشرقية فيما يتعلق بأمنها . ففي الفترة التي نعمل فيها بجد من أجل إقامة منطقة ثقافية لعموم أوروبا ، وتكوين بُعد إنساني مشترك . وتوسيع نطاق التكامل الاقتصادي ، تنشأ أيضا الضرورة التي تقتضي وضع نظام أمني جديد . وقد أعرب السيد مانفريد فيرنر الامين العام لمنظمة حلف شمال الاطلسي (الناتو) خلال زيارته الرسمية لبوخارست عن الرأي بأن شواغل رومانيا الامنية شأنها شأن الشواغل الامنية لبلدان أوروبا الشرقية الاخرى لابد من أخذها في الاعتبار في أية ترتيبات جديدة تتخذ في أوروبا . وفي ظل الظروف السائدة حاليا تتّجه رومانيا - شأنها شأن الدول الاخرى

في المنطقة - إلى الناتو ولديها آمال عريضة في ميدان الأمن القومي والاستقرار الإقليمي ، لأن ذلك التحالف ، الذي يثبت قدرته على التكيّف مع الواقع الجديد في القارة ، يضطلع بدور رئيسي في أوروبا اليوم وسيضطلع بدور هام في أوروبا الغد . ونشاطر الدول الأعضاء في الناتو مشاطرة تامة اعتقادها بأن "أمنها يرتبط ارتباطا لا انفكاك منه بأمن كل الدول الأخرى في أوروبا" . ونثمن بدرجة أكبر القرار المشترك للدول الأعضاء في الناتو "بالإعراب عن التزامها بالمشاركة الأمنية الآخذة في النشوء" .

وفيما يتعلق بتحقيق قدر أكبر من الاستقرار والأمن بمستوى أدنى من التسلح ، يعتبر إبرام المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، بالإضافة إلى المجموعة الجديدة من تدابير بناء الثقة والأمن التي تم الاتفاق عليها في وثيقة فيينا ، خطوات هامة جدا نحو تحقيق هذا الهدف .

وتؤدي المفاوضات الجارية حول مستويات القوة البشرية العسكرية في أوروبا ، بالإضافة إلى المفاوضات الخاصة بتدابير إضافية لبناء الثقة والأمن ، إلى اتاحة المزيد من الفرص لتعزيز الاستقرار والأمن في قارتنا . ونشاطر الرأي الذي أعرب عنه هنا وفد هولندا باسم الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية والذي مفاده أن زيادة تطوير الحوار بشأن الأمن وتدابير تحديد الأسلحة سوف يجسد في الإطار الأوسع لعملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وفي هذا الصدد ، تشارك رومانيا بنشاط في المشاورات التي تستهدف إجراء مفاوضات جديدة في عام ١٩٩٢ وذلك بعد انتهاء اجتماع المتابعة في هلسنكي ، ونشاطر البلدان الأوروبية الأخرى ترحيبها بالنتيجة المشجعة للجولة الاستكشافية الأخيرة بشأن الاتفاق الذي يتعلق بالسماوات المفتوحة باعتباره خطوة هامة نحو الشفافية العسكرية وتدابير بناء الثقة ، ويعدّ الاتفاق الثنائي بين رومانيا وهنغاريا بشأن نظام السماوات المفتوحة ، الذي وُقّع عليه في بوخارست في شهر أيار/مايو الماضي ، خطوة رائدة في هذا الصدد .

لسوء الحظ ، لا يمكننا القول إنه لا توجد عقبات في طريق إنشاء نظام جديد وفعال للأمن الإقليمي والاستقرار والسلم في أوروبا بأسرها . ومن الأمثلة على ذلك الصراع في يوغوسلافيا . ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها المجموعة الأوروبية لتشجيع التسوية السياسية للأزمة اليوغوسلافية وتؤيدها . وقد شاركت رومانيا بنشاط وقدمت إسهامها في المفاوضات وفي اعتماد قرار مجلس الأمن الخاص بهذه المسألة . ونحن كجيران ، نرى أن البلدان المجاورة ليوغوسلافيا تقع على عاتقها مسؤولية كبرى في تيسير إيجاد حل على طاولة المفاوضات . ورومانيا تطبق بصرامة الحظر العام والكامل على أية إمدادات من الأسلحة أو المعدات العسكرية إلى يوغوسلافيا ، الذي فرضه قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) .

سينظر إلى عام ١٩٩١ على أنه عام هام جدا في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح . وقد استقبل العالم بأسره ، وفي مقدمته الدول الأوروبية ، بارتياح بالغ أخبار تدمير آخر القذائف البرية الأمريكية والسوفياتية النووية المتوسطة المدى بمقتضى معاهدة القوات النووية المتوسطة . وإبرام معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عنصر أساسي في عملية الحد من الأسلحة النووية وعملية التحقق . فهي تؤدي إلى زيادة الاستقرار من خلال إجراء تخفيض كبير لاسيما في أشد أسلحة الهجوم الاستراتيجية زعزعة للاستقرار ، وهي على وجه التحديد ، القذائف التسيارية . وتوفر معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الأساس لمزيد من الخطوات والتدابير في مجال الحد من الأسلحة النووية . ونرحب بارتياح بالبيان الذي ألقاه في هذه اللجنة السيد رونالد ف. ليمان الثاني ، مدير الوكالة الأمريكية للحد من الأسلحة ونزع السلاح ، ومؤداه أن الولايات المتحدة تعتزم التصديق على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية وتثق بأن الاتحاد السوفياتي سيفعل نفس الشيء .

والمبادرات من طرف واحد بشأن الأسلحة النووية التي أعلنها الرئيس بوش مؤخرا ، والتي تجاوب معها الرئيس غورباتشوف ، خطوات في غاية الأهمية صوب تخفيض مستويات التسلح وصوب قدر أكبر من الأمن . ومن المشجع جدا أن الدولتين العظميين

الرائدتين تبرهنان بهذه الطريقة على مسؤوليتهما والتزامهما الخاصين . ونحن نرى في هذه القرارات إسهاما كبيرا في الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز الاستقرار والأمن الدولي في العهد النووي . ومن منظور دولة أوروبية ، فإن الأهمية الخاصة لهذه التدابير والاقتراحات الجديدة تكمن في كونها تتصل ، للمرة الأولى بفئة من القذائف النووية القصيرة المدى موزوعة بأعداد كبيرة في أوروبا . إن إزالة جميع الأسلحة النووية التي تطلق من الأرض ، وإزالة جميع الأسلحة النووية التكتيكية من على ظهر السفن ومن الغواصات الهجومية ومن قواعد الطائرات البحرية التي تنطلق من الأرض ، وكذلك تدمير العديد من هذه الأسلحة ، تمثل تجاوبا بنّاءً وإيجابيا بشكل خاص مع الحقائق السائدة في أوروبا وتعزز استقرار وأمن المجتمع الدولي برمته . ونعتبر قرار الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بإلغاء حالة الاستنفار بين قاذفاتهما الاستراتيجية وإعادة أسلحتهما إلى مناطق التخزين تحركا هاما صوب تحسين المناخ الدولي ، وقبل كل شيء تخفيف مخاطر الضربة النووية عن طريق الخطأ أو دون قصد . إن وقف برامج معينة لتطوير بعض أنواع الأسلحة النووية ، وتجميد المستويات الحالية لأسلحة أخرى مماثلة ، اللذين اعلنتهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، قد ينظر إليهما على أنهما جزء من اتجاه طبيعي وتطورات سائدة وانهما يعبران عن الحقائق الجديدة في العلاقات الثنائية والدولية .

ونرحب بقرار الدولتين النوويتين المبادرة إلى اعتماد تدابير فورية من جانب واحد ، دون انتظار إجراء مفاوضات لإيجاد إطار قانوني ثنائي الطرف . ونثق بأن هذه التدابير ستصبح حال تطبيقها توجها دوليا لا يمكن الرجوع عنه وبنفس الروح الإيجابية نقدّر بشكل خاص التدابير المعلنة المتصلة بتخفيض الأسلحة النووية والاقتراحات التي تستهدف بدء المفاوضات المكثفة لإجراء المزيد من التحديد في ترسانات الدولتين العظميين النووية .

ومبادرة الرئيس بوش والرد الإيجابي من جانب الرئيس غورباتشوف واقتراحات الرئيس ميتران الأخيرة ، وكذلك ردود الفعل الإيجابية الصادرة من شتى عواصم العالم

إعرابا عن التقدير والدعم ، لدليل على أننا على عتبة عملية ستؤدي إلى تفكيك الاليات الاساسية للاسلحة النووية في حد ذاتها .

وبلدي ، الملتزم بهدف وقف التجارب النووية وقفا تاما لاسباب عملية واضحة ، يؤيد مبدأ تحقيق الهدف تدريجيا . وتمشيا مع هذا النهج الواقعي والمرن ، ترحب رومانيا ببدء سريان بروتوكولات معاهدة عتبة حظر التجارب ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية ، التي وقعتها الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وفي نفس الإطار ، نحيط علما بالاتجاه الواضح نحو الحد من التجارب النووية من خلال تقليص عدد التفجيرات الفعلية .

تحبذ رومانيا أن يقوم مؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ١٩٩٢ بإعادة تشكيل اللجنة المخصصة لمواصلة النظر في مسالة حظر التجارب النووية التي استهلت في دورة المؤتمر لهذا العام . ونحن نتطلع إلى زيادة إسهامنا في العمل المضموني لهذه اللجنة المخصصة ، وكذلك في عمل فريق الخبراء العلميين المخصص لنظر تدابير التعاون الدولي لاستشعار الاحداث الاهتزازية وتحديدها .

إن رومانيا ملتزمة التزاما تاما بالجهود الحالية المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار العالمي ، وما فتئت تشارك فيها بنشاط منذ بداية عام ١٩٩٠ . ورومانيا ، تمشيا منها مع التزاماتها بعدم الانتشار ، تتبع سياسة ثابتة واعتمدت مؤخرا تشريعات خاصة بشأن فرض رقابة على الصادرات المتصلة بجميع العناصر ذات الصلة بإنتاج الاسلحة . وهذا العام ، قُبل بلدي عضوا في مجموعة الموردين النوويين . وبنفس الروح ، قررت رومانيا قبول المبادئ التوجيهية التي وضعها نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف والانضمام إلى هذه المجموعة . ونقيم علاقات وثيقة مع أعضاء الفريق الاسترالي الذي يعمل لزيادة فعالية سيطرته على المواد الكيميائية والبيولوجية .

وتنظر رومانيا إلى معاهدة عدم الانتشار على أنها حجر الزاوية في النظام الدولي لمنع الانتشار النووي . ونرحب بانضمام جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب

افريقيا وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق إلى معاهدة عدم الانتشار . كما أن اعتزام فرنسا والصين أن تصبحا طرفين في معاهدة عدم الانتشار أمر ذو أهمية خاصة . وبهذا التحرك ، يكون جميع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن قد انضموا إلى هذه المعاهدة وهي إحدى دعامات النظام الدولي المستقر للسلم والامن . ونظام عدم الانتشار الفعال يتطلب اتخاذ تدابير مناسبة تحول دون الحصول على مواد أو معدات أو تكنولوجيا نووية واستخدامها لاغراض غير سلمية . وبلدي يؤدي بحسن نية جميع الواجبات التي تعهد بتأديتها بموجب معاهدة عدم الانتشار ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرهما من الترتيبات الدولية الاخرى المعترف بها في مجال النقل النووي التي تعد جزءا لا يتجزأ من نظام عدم الانتشار .

ومنذ حرب الخليج ، أخذ القلق يزداد لدى المجتمع الدولي بشأن إمكانية استخدام الاسلحة الكيميائية وانتشارها . ونرى أن إمكانية إبرام اتفاقية في أقرب وقت ممكن ، بشأن الحظر الكامل والفعال لتطوير وإنتاج وتخزين الاسلحة الكيميائية وتدميرها أضحت مسألة تكتسي أقصى قدر من الاهمية والإلحاح . وتشارك رومانيا في عملية المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لوضع مشروع اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية وقد اتخذت ، شأنها في ذلك شأن بلدان أخرى ، عددا من الخطوات البناءة لزيادة الثقة وتشجيع إبرام مثل هذه الاتفاقية . إن بلادي التي تلتزم التزاما لا لبس فيه بتحقيق الحظر الكامل والشامل للاسلحة الكيميائية ، أعلنت مرارا وتكرارا على مدى السنتين الماضيتين انها لا توجد لديها أسلحة كيميائية ولا أية وسائل لانتاجها ، وليست لديها النية للحصول عليها . وتعتزم رومانيا أن تصبح طرفا أصليا في اتفاقية الاسلحة الكيميائية . ويسرني أن أعلن أنه فيما يتعلق بالاسلحة الكيميائية ، وعلى وجه الدقة فيما يتعلق ببروتوكول ١٩٢٥ المتعلق بحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابههما وللوسائل البكتريولوجية ، اعتمد برلمان رومانيا هذا العام قانونا بشأن سحب التحفظات التي ابديت على هذا البروتوكول منذ وقت طويل . ونحن من جانبنا نرى أنه ، بعد البيان الذي أدلى به الرئيس بوش بتاريخ ١٣ أيار/مايو والتقدم الذي احرز في المفاوضات ، توفرت أسباب تبعث على الامل في أن اتفاقية الاسلحة الكيميائية ستبرم خلال عام ١٩٩٢ .

وفيما يتعلق بالمؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الاسلحة البيولوجية ، يمكن اعتبار الاتفاق الذي تم الوصول إليه بشأن تحسين واستكمال تدابير بناء الثقة ، بالإضافة إلى عقد اجتماع للخبراء بشأن التحقق ، انجازا رئيسيا . وبهذه المناسبة قدمت رومانيا وثيقة عمل حول التدابير التي تتخذ على الصعيد الوطني لتشجيع أهداف عدم الانتشار من خلال الشفافية والمراقبة ، بالإضافة إلى بعض المقترحات الاخرى التي تستهدف تعزيز نظام الاتفاقية .

تعلق رومانيا أهمية كبيرة على تدابير تحديد الاسلحة ونزع السلاح على الصعيد الإقليمي ، ومن الطبيعي أن تتخذ المبادرات والاجراءات في هذا الميدان من جانب البلدان المعنية أساسا ووفقا للخصائص المحددة لكل منطقة . وقد يكون من المفيد استخلاص بعض المبادئ العامة من الخبرة الإيجابية التي تجمعت حتى الآن . إن إبرام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وصدور وثيقة فيينا بشأن مجموعة جديدة من تدابير بناء الثقة والامن في أوروبا ، التي اعتمدت في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، ينبغي التنويه بهما في هذا السياق . ويبدو أن التدابير الخاصة بتحديد الاسلحة ونزع السلاح على المستوى الإقليمي ينبغي أن تعالج قبل كل شيء ، القدرات العسكرية التي تزعزع الاستقرار ، وينبغي أن تؤدي إلى توازن عسكري مستقر على أدنى المستويات الممكنة ، مما يوفر أمنا متساويا وغير منقوص للجميع يمكن تعزيزه عن طريق إجراءات التحقق اللازمة ، وينبغي كذلك ألا تؤدي هذه التدابير إلى زيادة عمليات نقل السلاح إلى مناطق أخرى .

وهذا يقودني إلى الكلام عن مسألة النقل الدولي للاسلحة . ويرحب وفدي بالدراسة (A/46/301) المعنية بطرق ووسائل زيادة الوضوح في نقل الاسلحة التقليدية على الصعيد الدولي التي أعدها فريق من الخبراء الحكوميين . وأحد المقترحات العملية التي قدمت في هذه الوثيقة يتعلق بوضع سجل عالمي غير تمييزي بعمليات نقل الاسلحة تحت رعاية الامم المتحدة . وكما أكد السفير دونواكي ممثل اليابان هنا في بيانه الهام بشأن هذا الموضوع فإن سجل الامم المتحدة لنقل الاسلحة يستهدف فقط زيادة الوضوح كخطوة أولى في بناء الثقة . ولابد من الإحاطة علما باهمية ممارسة قيود دقيقة في نقل الاسلحة وضرورة تعزيز نزع السلاح في جميع جوانبه . ووفد رومانيا مستعد لتأييد ورعاية أية مبادرة ملموسة في هذا الميدان تظهر نتيجة للمشاورات بين الدول الاثنتي عشرة واليابان والبلدان الاخرى المعنية ، وتقديم إسهامه حتى يحظى مشروع القرار بموافقة الاغلبية الساحقة من أعضاء اللجنة .

إن الشفافية في نقل الاسلحة على الصعيد الدولي هي مجرد جانب واحد في السياق الاوسع لتعزيز الوضوح والانفتاح وتوفير المعلومات الموضوعية حول المسائل العسكرية

بصفة عامة . كذلك فإن تقديم تقارير سنوية عن الميزانيات العسكرية والإسهام الأوسع في هذه العملية يمكن أن يوفرا عناصر إضافية لتعزيز الثقة المتبادلة . إننا نرحب بالاهتمام المتزايد الذي توليه هيئة نزع السلاح لموضوع توفير معلومات موضوعية بشأن الأمور العسكرية ، وتؤيد هذا الاهتمام . كذلك نلاحظ بارتياح الدور المتعاظم لآلية نزع السلاح في تعزيز اتباع نهج جديدة عميقة وبصفة خاصة في ميدان التحقق . ونعرب عن تقديرنا للجهود والإسهامات الدينامية لإدارة شؤون نزع السلاح في ميدان الأبعاد المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة .

إن رومانيا باعتبارها دولة عضوا في مؤتمر نزع السلاح ، تهتم اهتماما خاصا بزيادة تحسين عمل هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف التي تتناول مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح . ونرحب بزيادة عدد الدول التي تشارك في عمل المؤتمر . وعلى الرغم من أن تلك الدول لا تتمتع بمركز العضوية الكاملة فإن عددا كبيرا منها يقدم إسهامات هامة ، والمثال الحي في هذا الصدد هو المشاركة الضخمة التي لم يسبق لها مثيل للمراقبين في المفاوضات الخاصة باتفاقية الأسلحة الكيميائية . وينبغي بذل الجهود الرامية الى زيادة تحسين عمل مؤتمر جنيف بغية زيادة فاعليته ونشاطه الموجه لتحقيق أهدافه .

وفيما يتعلق باللجنة الأولى للجمعية العامة ، فإننا نؤيد بشكل خاص الآراء والمقترحات التي ترمي إلى ترشيد اجراءاتها وتبسيط جدول أعمالها . إن المشكلات الحقيقية لعصرنا التي يجب تناولها بطريقة أكثر واقعية ، يجب أن تسود مداولاتنا ومفاوضاتنا ومحصلة عملنا . لقد أصبح من المعروف على نحو متزايد انه لا يمكن لدرجة المواجهة ولا لعدد القرارات التي تعتمد أن يكونا معيارا حقيقيا للحكم على أنشطتنا وعلى النتائج التي نحققها . فنحن هنا قبل كل شيء لتحديد أولويات من أجل اجراء بحث بناء ونشط لتحقيق توافق آراء مجد حول الحلول العملية والمبادئ التوجيهية للجهود المتعددة الأطراف التي تبذل في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠